المجلة العلمية لكلية الآداب مج ١٢، ع ٢ (٢٠٢٣)، ٢٤٧ - ٣٠٢
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

اكتشاف البترول و شركاته في مصر و أثره على الاقتصاد المصري (١٨٦٨ ــ ١٩٥٦م)

عبد الرحمن محمد البكري أبو الحمايل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد - كلية الآداب – جامعة دمياط

المستخلص

تزايد استهلاك البترول في العالم منذ مطلع القرن العشرين تزايد ضخماً ولكن من المنتظر كذلك حدوث تزايد أكبر في هذا الاستهلاك في المستقبل ، بسبب تزايد سكان العالم من ناحيه ، و تزايد استهلاك الشعوب المختلفة التي ظل استهلاكها منه ضئيلاً و ذلك على أثر تقدمها و نموها الاقتصادي وإذا كان هذا هو دور البترول فى الحياة العادية للأمم فإن أهميته في الحروب أخطر و أعظم ولذلك كان البترول بالنسبة للدول المتقدمة عصب حياتها الاقتصادية و كان حصولها عليه يشكل بالنسبة لها مسألة حياة أو موت،.وهكذا كان البترول من أهم العوامل التي دفعت الدول الصناعية لاستعمار المناطق البترولية ، كما كان من أهم العوامل التي أفقدت هذه المناطق استقلالها و حريتها و جعلتها مجرد مستعمرات تابعة للدول الاستعمارية من منتصف القرن التاسع عشر و حتى الستينيات من القرن العشرين ويتناول هذا البحث بعنوان " اكتشاف البترول و شركاته في مصر و أثره على الاقتصاد المصري (١٨٦٨ ــ ١٩٥٦م) " ومن أهم العناصر التي تناولها هذا البحث هي كالآتي : التعريف بالوقود المستخدم قبل اكتشاف البترول فى العالم ومصر وتاريخ اكتشافه أيضاً فى مصر والعالم ، الوقود المستخدم قبل اكتشاف البترول وشركات البترول العاملة في مصر ، عقود استغلال و اتفاقيات البترول لشركة آبار الزيوت الإنجليزية ١٩٢٢-١٩٥٦م، البترول المصري و أثرة فى مجهود الحلفاء الحربى في الحرب العالمية الثانية ، قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م وأثرها على قطاع البترول وإنتاجه .

الكلمات المفتاحية: اكتشاف البترول – المناطق البترولية – البترول المصري – النمو الاقتصادي

تاريخ المقالة:
تاريخ اســـــتلام المقالـــة: ١٥ فبراير ٢٠٢٣
تاريخ استلام النسخة النهائية: ١٠ مارس ٢٠٢٣
تاريخ قبـــول المقالـــــة: ١٥ مارس ٢٠٢٣

Scientific Journal of Faculty of Arts 12 (2) 2023, 247 - 302
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

The discovery of oil and its companies in Egypt and its impact on the Egyptian economy (1868-1956 AD)

Abd al-Rahman Muhammad al-Bakri Abu al-Hamayel
Assistant Professor of Modern and Contemporary History
Faculty of Arts - Damietta University

Abstract

Oil consumption has increased in the world since the beginning of the twentieth century, but it is also expected that there will be a greater increase in this consumption. In the future, due to the increasing world population on the one hand. And the consumption of different peoples, whose consumption remained small, increased due to their progress and economic growth If this is the role of oil in the ordinary life of nations, then its importance In wars, the most dangerous and greatest Therefore, for developed countries, oil was the backbone of their economic life Obtaining it was a matter of life and death for her.Thus, oil was one of the most important factors that prompted the industrial countries to colonize the oil regions, and it was also one of the most important factors that made these regions lose their independence and freedom and made them mere colonies belonging to the colonial countries from the middle of the nineteenth century until the sixties of the twentieth century, petroleum And his companies in Egypt And its effect on Economy Egyptian) 1868-1956 A) "And among the most important elements that this research dealt with are as follows: Introducing the fuel used before the discovery of oil in the world and Egypt and the date of its discovery also in Egypt and the world, the fuel used before the discovery of oil and the operating oil companies In Egypt , oil exploitation contracts and agreements for the English Oil Wells Company 1922-1956, Egyptian oil and its impact on the Allied war effort in World War II , the July Revolution of 1952 and its impact on the oil sector and its production .**Keywords**: Oil discovery - petroleum areas - Egyptian oil - economic growth

Article history:
Received 15 February 2023
Received in revised form 10 March 2023
Accepted 15 March 2023

مقدمة

إن نظرة عابرة للتطور الاقتصادي الذى حدث فى العالم منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، تبين لنا بوضوح أهمية الدور الذى لعبة البترول في هذا التطور، ولما كان استخدام البترول قبل نهاية القرن التاسع عشر قاصراً على الإنارة والتدفئة وتحضير بعض المركبات الكيماوية المحصورة العدد، أدى التطور العلمي اللاحق إلى التوسع في استعمالاته، فأصبح مصدراً للطاقة والحرارة والإضاءة والتشحيم ولتوليد مركبات كيماوية وطبية وصناعية لا حصر لها، ومن هنا أصبح للبترول دوره الكبير في استعمالاتنا المنزلية والاستهلاكية الأخرى وفي النقل والصناعة، وزيادة رفاهيتها الاقتصادية، وإذا كان هذا هو دور البترول فى الحياة العادية للأمم فإن أهميته في الحروب أخطر وأعظم، فقد قال كليمنصو [١] فى مطلع القرن العشرين " إن قطرة من البترول تساوى قطرة من الدم " كما قيل أيضاً بأن " الحلفاء قد سبحوا نحو النصر في الحربين العالميتين على بركة من البترول " [٢]

وقد تزايد استهلاك البترول في العالم منذ مطلع القرن العشرين تزايداً ضخماً، ولكن من المنتظر كذلك حدوث تزايد أكبر في هذا الاستهلاك في المستقبل، بسبب تزايد سكان العالم من ناحيه، وتزايد استهلاك الشعوب المختلفة التي ظل استهلاكها منه ضئيلاً وذلك على إثر تقدمها ونموها الاقتصادي، وإذا كانت احتياجات البترول قائمة في كل البلاد، المتقدمة منها وغير المتقدمة، إلا أن الإحصاءات البترولية قد أثبتت أن الدول المتقدمة هي الأكثر استخداماً للبترول من حيث الكميات التي تستهلكها، فضلاً عن تنوع المشتقات التي تستخدمها منه يضاف لذلك أن احتياج الدول المتقدمة للبترول له أهميته القصوى بالنسبة للحروب، خاصة عندما تبلغ من تطورها الرأسمالي درجة تضطرها للتوسع في الخارج لكسب أسواق لمنتجاتها المصنوعة ومصادر لتزويدها

---

[١] جورج كليمنصو : ولد عام ١٨٤١م رئيس وزراء فرنسا مرتين (١٩٠٦-١٩٠٩م) ، (١٩١٧-١٩١٩م) قاد فرنسا خلال الحرب العالمية الأولي ، وترأس الوفد الفرنسي خلال محادثات مؤتمر السلام بباريس ١٩١٩م ، وكانت له اليد العليا في فرض معاهدة قاسية وقمعية لألمانيا ، ومات عام ١٩٢٩م . للمزيد أنظر :-

-David Robin Watson: Georges Clemenceau A Political Biography, David McKay, USA, 1976

[٢] البترول المصري وأثره في مجهود الحلفاء الحربى : صحيفة التجارة و الصناعة ، وزارة التجارة والصناعة ، مراقبة المشروعات والبحوث ، العدد الثاني ــ أبريل ، مايو ، يونيو ١٩٤٦م ، ص ص ١٤٥ ــ ١٤٦.

بالمواد الأولية، ولذلك كان البترول بالنسبة للدول المتقدمة عصب حياتها الاقتصادية، وكان حصولها عليه يشكل بالنسبة لها مسألة حياة أو موت[١]

الوقود المستخدم قبل اكتشاف البترول

لم يعرف العالم استخدام البترول ومنتجاته إلا منذ بداية اكتشافه فى عام ١٨٤٥م بالولايات المتحدة الأمريكية، وكانت بدايات أولية، تلتها عمليات اكتشاف آبار البترول في الولايات المتحدة ومصر والعالم ليستخدم بشكل اقتصادي في كافة عمليات الصناعة وكافة الاستخدامات الاقتصادية، والسؤال ما هي مادة الوقود الذي استخدم في الصناعة وغيرها قبل اكتشاف البترول؟

ففي أوروبا ظهرت الثورة الصناعية قبل اكتشاف البترول وفي أنحاء العالم استخدم الإنسان مواد أولية مختلفة كوقود ومصدر طاقة في مختلف أشكال الصناعة الأولية والتشغيل للكثير من أوجه النشاط الاقتصادي، ومن المواد الأولية التي استخدمت كوقود حطب القطن وعيدان الذرة وقش الأرز كما هو الحال في الريف المصري، و من أهم تلك المواد الأولية يأتي الفحم وهو مادة أولية تستخرج من باطن الأرض أو تصنع من حرق أنواع من أخشاب الأشجار وغير ذلك واعتمدت الدول الصناعية الكبرى في نهضتها على استخدام الفحم من تلك الدول انجلترا و الولايات المتحدة و فرنسا و ألمانيا، ففي انجلترا مثلاً وهي من أغنى الدول في الفحم الحجري حيث تنتج سنوياً حوالى ٥٠٠ مليون طن تصدر منها للخارج مئات الآلاف من الأطنان شحذت جميع الهمم ودعت الأخصائيين من علمائها للتفكير في أمر الاقتصاد في استعمال الوقود وبحث كافة الوسائل للحصول من الفحم على أقصى فائدة ممكنة، فكان من أثر ذلك أن شاع استعمال تراب الفحم المطحون والقوالب المضغوطة كما أقيمت الأجهزة لتقطير الفحم للحصول على ما قد يحتويه من عناصر اخرى نافعة كالنشادر والغاز والقطران والاقتصار على حرق الكوك الباقي بعد ذلك، كذلك كان شأن الولايات المتحدة الأمريكية في مواد الوقود فهي تنتج ٦٠% من مجموع الفحم الحجري الذى ينتجه العالم، وفي فرنسا التي اعتمدت على الفحم في كافة تطورها الصناعي قبل اكتشاف البترول، ولم تكن ألمانيا أقل من تلك الدول فالفحم متوفر في أراضيها وأخذت في تطوير استخدامه. [٢]

---

[١] اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية ، جمع واعداد د. محمد لبيب شقير ، د. صاحب ذهب ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية وثائق ونصوص رقم (٤) ، ج٢ ، الطبعة الثانية ، ص ص١-٣ .

[٢] محاضرة حسن صادق باشا: بالسراي الصغرى بالجمعية الزراعية الملكية بمناسبة اقامة المعرض النموذجي للصناعات الحديثة يوم ١٩٤٤/٣/١٩م ، عنوان

٢- في مصر

كانت مواد الوقود التي تعتمد عليها مصر قبل اكتشاف البترول هي المواد النباتية من حطب القطن وعيدان الذرة وقوالبه وقش الأرز والتبن وغير ذلك، ولا جدال في أن كميات هذه المخلفات الزراعية التي تنتجها البلاد سنوياً لا يستهان بها فإذا قدرنا على أننا في الأوقات العادية نزرع نحو مليون و نصف فدان من القطن تنتج من حطب القطن نحو ١,٥ مليون (و لو أن هذه تنقص إلى ٧٠٠ ألف فدان و مثلها طنان من الحطب) فإن هذه الكمية على فرض حرقها حرقاً صحيحاً في أفران فنية يمكن أن تقوم مقام ٤٠٠ ألف طن من الفحم أو ٣٠٠ ألف طن من المازوت، أي أن حرق حطب القطن يوفر علينا حوالى ٦٠٠ ألف جنية من الوقود، على أن هذا الحطب نفسه لو عولج أمكن أن ينتج الطن الواحد منه، ٣٠٠ كيلو جرام من الفحم النباتي (الفحم البلدي)، ٥٠ كيلو جرام من القطران، ٤٠ كيلو جرام من حامض الخليك، ١٠ كيلو جرام من الكحول، فيمكننا بهذه الطريقة الانتفاع بثلث الكمية تقريباً وقوداً أصلح كثيراً من الحطب وفي نفس الوقت الحصول على مواد أخرى هي القطران وحامض الخليك والكحول وهي مواد لها قيمتها في الكثير من الصناعات ولها فوق ذلك قيمه نقدية كبيرة. (١)

وكان من المواد الأولية قبل استخدام البترول الفحم واستخداماته، وأنه بالرغم من استخراج البترول في مصر بكميات محدودة في بداية الأمر ؛ إلا أن مصر ظلت تعتمد على الفحم سنين طويلة في الصناعة والشئون المنزلية، وكانت تستورد من الخارج بملايين الجنيهات كل عام، ورغم أن زيت البترول قد اكتشف في مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر وبلغ إنتاجه حداً كبيراً فقد بقى اعتماد الصناعة والمرافق العامة على الفحم، واستمر الحال سنين طويلة على أساس استيراد الفحم وتصدير جزء كبير من إنتاج البترول، ولاشك أن لهذا التصرف أسباب قد يكون منها رخص ثمن الفحم في الظروف العادية بالنسبة لسعر البترول، ووجود آلات تحرق الفحم لم يكن من الممكن استهلاكها سريعاً، واعتياد المصانع على حرق الفحم دون غيره. (٢)

المحاضرة " الوقود " ، مجموعة محاضرات وبحوث ، إدارة البحوث الصناعية، صحيفة التجارة والصناعة عدد خاص ، وزارة التجارة والصناعة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٤٤م، ص ص ٥٨-٥٩

(١) نفس المحاضرة ، ص ص ٦٠-٦١.

(٢) محاضرة حسن صادق باشا: مرجع سابق، ص ص ٦٠-٦١.

تاريخ اكتشاف البترول في مصر و العالم

كانت بداية اكتشاف البترول فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٤٥م، ثم بولندا وكندا ١٨٥٨م، ورومانيا ١٨٦٠م وبيرو ١٨٦٣م، وخامساً مصر ١٨٦٨م، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار البحث عن الملح (حيث كان يستخدم في عمليات التبريد آنذاك) تحت سطح الأرض وجد العلماء سائلاً لزجاً، أسود اللون، يخرج من آبار الملح، و يسبب الكثير من المضايقات أثناء العمل، و لم تعرف أهمية البترول، إلا عندما قام الصيدلي صمويل كير بعملية تكرير له في المعمل، حيث استطاع ان يحصل على قطفه نقية، وجد أنها يمكن أن تستخدم في الإضاءة بدلاً من استخدام الشموع المصنوعة من دهن الحيوانات، و بذلك اكتشف أهمية البترول عام ١٨٤٥م أي قبل خمس سنوات من حفر أول بئر بترولية في بنسلفانيا بأمريكا عام ١٨٥٩م على يد الكولونيل ديريك. [١]

ونذكر فيما يلى : بداية حفر أول بئر بترولية بعد اكتشاف أهمية البترول كوقود، و ازدياد الطلب على مصدر الطاقة بجانب الفحم، فقد تم إنشاء شركة بنسلفانيا لزيت الصخر في ديسمبر ١٨٥٤م، وعهدت الشركة إلى أحد موظفيها واسمه دوين ديريك (الذى لقب فيما بعد بالكولونيل ديريك) بحفر بئر للكشف واستخراج البترول، واستخدم الكولونيل ديريك طريقة الحفر المستخدمة في عمليات استخراج الملح، وذلك بأن يشقوا الأرض بماسورة تنتهى بمثقاب حاد، ويستخدم محرك بخاري لتشغيل المعدات، و قد عرفت هذه الطريقة بالحفر بطريقة الدق، الحفر بالدقاق تعتمد على الحفر بضربات متكررة عن طريق مثقاب (دقاق) متصل بعمود حفر يوفر الثقل اللازم لدفع الدقاق في الأرض ويستمد عمود الحفر حركته الترددية من محرك بخاري (٦ حصان)، وبدأت عملية الحفر إلى أن وصل المثقاب إلى الصخور الصلبة، وبدأت المياه الجوفية فى غمر الحفرة، وتحولت إلى كتلة من الطين، عندئذ توقفت عمليات الحفر، وذلك لأنه بمجرد إخراج المثقاب سوف تنهار جدران البئر، واستؤنفت عمليات الحفر إلى أن وصل عمق البئر ٥,٩٦ قدم، دون ظهور شواهد البترول، و في ذلك اليوم أرسلت الشركة إلى كولونيل ديريك قرار بإلغاء المشروع، وفي الصباح توجه الكولونيل ديريك إلى موقع البئر لتنفيذ التعليمات، فوجد البئر ممتلئة بسائل، فما لبث أن أنزل دلوا في البئر

[١] نفسه ، ص ص ٦١-٦٢.

وأخرجه، ليجد البئر قد ملئت بالزيت، وكان ذلك صباح الأحد الموافق ٢٩ أغسطس ١٨٥٩م وتوالت عمليات حفر الآبار بعد ذلك وصل إنتاج البترول من ألفى برميل عام ١٨٥٩م إلى حوالى ٣ ملايين برميل في عام ١٩٢٦م، و توالت اكتشافات البترول في ولايات كولورادو وتكساس وأوكلاهوما واتجهت غرباً حتى ولاية كاليفورنيا، وفي باقي دول العالم توالت الاكتشافات تباعاً. [١]

اكتشاف البترول في مصر

يرجع تاريخ البحث عن البترول فى مصر إلى ١٨٦٨م عندما تمكن إثنان من الأمريكيين من اكتشافه فى جنوب السويس وشبة جزيرة سيناء واستخرج منه بألفعل بضعة براميل ولكن التنقيب والاستغلال توقف بسبب مشاكل مصر المالية فى ذلك الوقت، وفى ١٨٨٦م عثر على البترول بمحض الصدفة فى جمصة على ساحل البحر الأحمر عندما كانت إحدى الشركات تنقب عن الكبريت هناك ولم يبدأ العمل في استخراج البترول من هذه المنطقة بصفه جدية إلا في ١٩١٣م بواسطة شركة إنجليزية هي شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية و هذه الشركة أسست في لندن سنة ١٩١١م وفي ١٩١٣م عقد اتفاق بين الحكومة والشركة يتصل بنشاطها في البحث عن البترول واستغلاله في مصر ومن بين المزايا التي تضمنها الاتفاق أن أعطت الشركة للحكومة المصرية ١٠٠،٠٠٠ مائة ألف سهم قيمة كل سهم جنية واحد وأن يكون للحكومة حق تعيين أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة ما دامت هذه الأسهم مسجلة باسمها. [٢]

اختصت منطقة ساحل البحر الأحمر بقرب خليج السويس بوجود هذا الوقود المعدني بها، واكتشفت منابع جمصة وتلى ذلك اكتشاف منابع الغردقة التي بدأت شركة مناجم الزيوت الإنجليزية المصرية باستغلالها منذ ١٩١٣م وقد ظلت هذه المنابع الوحيدة بالقطر التي يستخرج منها البترول حتى أوائل ١٩٣٨م واكتشفت منابع رأس غارب الغنية بزيتها المعدني والتي تعد أهم وأعظم ما وجد منها بالقطر، وقد جاء اكتشاف هذه المنابع الجديدة الهامة في الوقت المناسب خصوصاً وأن منابع الغردقة كادت تشرف على النفاد بعد أن أخذ إنتاجها من الزيت الخام يتضاءل

---

[1] ALHEJAZ GARDENS: for Real Estate Development, pp 1-6. تعرف على تاريخ اكتشاف البترول فى مصر و العالم. https // Detroit press. com

[٢] عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩م ، جـ ٢ ، دار المعارف ١٩٨٨م ، ص ٣١٩.

تضاؤلاً مستمراً في السنوات الأخيرة فبعد أن بلغ هذا الإنتاج ٢٣٧٧٢٥ طناً في ١٩٣٣م انخفض في ١٩٣٧م إلى ١٧٠٨٦٠ طناً وإلى حوالى ١٢٨٠٠٠ طناً في ١٩٣٩م، أما إنتاج الزيت من منابع البترول الجديدة برأس غارب فغزير وقد بلغ في ١٩٣٩م نحو ٥٣٨٠٠٠ طناً تقريباً، وكان من الأنواع الجيدة حيث أنه كان يخلو من الماء تماماً. (١)

شركات استخراج البترول العاملة فى مصر

شهدت صناعة البترول المصرية على امتداد تاريخها أحداث وتطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وضعت مصر في مصاف أوائل دول العالم التي أحرزت السبق في مختلف مراحل الصناعة البترولية منذ القدم والعراقة، حيث بدأت الحكومة في عام ١٨٨٦م بحفر أول بئر في منطقة جمصة، بالإضافة إلى تكامل مراحل الصناعة البترولية. (٢)

شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية ليمتد

لم يبدأ العمل فى استخراج البترول من هذه المنطقة إلا بواسطة شركة إنجليزية هي شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية فى ١٩١٤م شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية ليمتد فى ٢١ أغسطس ١٩١٢م، وقع هذا العقد بين الحكومة المصرية ويمثلها حلمى باشا وزير المالية بمقتضى تفويض بقرار من مجلس وزراء الخديوي صادر فى ٢١ مايو ١٩١٠م طرفاً أول، وشركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية المحدودة (L.T.D،The Anglo – Egyptian oil field) والموجود مركزها فى لندن طرفاً ثانياً من شروط العقد تمنح الحكومة للمستأجر الحق الكامل خلال مدة ثلاثين سنة تبدأ من ٧ يونيو ١٩١٢م فى أن يبحث عن البترول ويستخرجه هو والغازات البترولية الموجودة فى أي جزء من الأرض المحددة والمبينة فى خريطة مرفقة بالاتفاق، كذلك تمنح الحكومة المستأجر، طبقاً للشروط الواردة فى هذا العقد، كل الحقوق اللازمة لحفر الآبار ولإقامة واستخدام الخطوط الحديدية وخطوط التروماي وخطوط الأنابيب للحصول على المياه والغاز ولنقلها واستخدامها، كذلك تمنح الحق

(١) نبيل عبد الحميد ، النشاط الاقتصادي للأجانب و أثره في المجتمع المصري ١٩٥٢/١٩٢٢ م، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٢م ، ص ١٨٨ ؛ - David's lands , Bankers and pashas, pp. 128-131

(٢)النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ١٩٤٠/٧/١م السنة الرابعة عدد خاص بالمعرض النوعي الثاني للصناعات المصرية الحكومة المصرية ، وزارة التجارة و الصناعة ، المطبعة الأميرية، ١٩٤٠م، ص٥٠.

فى شق الطرق وإقامة أو رفع الآلات والمباني وغيرها من الأشغال على المنطقة المحددة فى هذا العقد. (١)

وواضح أن الشركة الإنجليزية بدأت فى العمل علي إنتاج واستخراج البترول فى جمصة منذ ١٩١٢م، كشركة مساهمه إنجليزيه، فى سبتمبر ١٩١٣م عقد اتفاق آخر بين الشركة والحكومة المصرية يتصل بتفاصيل نشاطها فى البحث عن البترول واستخراج من آبار الحقول المصرية، وحصلت الحكومة علي حق تعيين أحد أعضاء مجلس الإدارة. (٢)

والعقد الموقع بين الحكومة والشركة مكون من بنود كثيرة ذكر فيها تفاصيل التفاصيل من ذلك : ما يتعلق بالسكك الحديدية والإنشاءات، ملكية الأراضي، الريع الثابت، تجديد العقد، التنازل عن العقد وشروطه، الخرائط والسجلات الواجب الاحتفاظ بها، الحسابات، آلات القياس، الرقابة على أعمال المستأجر، تعيين مدير مختص، استمرار المستأجر فى عمله، وقف أو تقييد الإنتاج، التزام المستأجر بأعمال التنقيب، الالتزام بدفع الضرائب و الرسوم، احترام اللوائح، مصلحة المناجم، نفقات حفظ الأمن و الصحة، الآثار، نقل المعدات، حق المستأجر فى التخلي عن الاستغلال، تفسير كلمة المستأجر وغير ذلك. (٣)

والملاحظ من هذه البنود والشروط أنها محكمة جداً وهي من وضع وتدبير المستغل الإنجليزي والتي تظهر عمق خبرتهم وأخذ الاحتياطات اللازمة الضرورية وحتى غير الضرورية، تضمن حقوقهم أكثر من ضمان حقوق صاحب أرض الاستغلال، وتعطى لأنفسهم سيادة و سيطرة وتحكم وضمان المكاسب، خاصة أن الشركة إنجليزية والدولة المستعمرة إنجليزية وهذه كلها ضمانات واحتياطات جعلت من أرض مصر وحقول بترولها المكتشفة ضيعة لهم تحميها دولة الاستعمار ويؤكدها ضمانات الامتيازات الأجنبية التي جعلت منهم دولة داخل الدولة، مجلس إدارة الشركة مجلساً أجنبياً خالصاً من الإنجليز ومن شاركهم من الأجانب، وبعد صدور قانون شركات المساهمة لعام ١٩٤٧م والذى قضى على وجود نسبة من المصريين فى مجلس الإدارة، ومن ثم وجدنا ثلاثة من المصريين فى هذا المجلس ١٩٤٨م، ١٩٥٢م عدد ثلاثة من تسعة أعضاء يشكلون مجلس إدارة شركة البترول الإنجليزية، كذلك المراجعون أجانب

---

(١) إن صناعة البترول فى مصر لها جذورها التاريخية منذ عهد ألفراعنة ، فهناك على جدران المعابد رسومات توضح أن الفراعنة استخدموا الزيت الخام كوقود للإضاءة في المصباح الزيتي ..https://www.marefa.org

(٢) وثائق ونصوص اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية ، ص ٣٧١.

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٥٨ ، شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية ، ملف ١٨٢- ٥٩٦/٣ جـ ٣.

والمراقبون والسكرتارية مقر الشركة الرئيسي و إدارتها فى لندن والإدارة التي تتبعها فى مواقع الآبار واستخراج البترول فى مصر. [١]

تطور رأس مال الشركة

بدأت الشركة أعمالها برأس مال مدفوع قدرة ٣٠٠٠٧ جنيها إنجليزياً ممثل فى ٣٠٠٠٧ سهما، ثم زيد رأس المال عام ١٩١٢م إلى مليون من الجنيهات الإنجليزية، وأصبح من الأسهم العادية بنفس القيمة وعلاوة على رأس المال هذا فقد أصدرت الشركة سندات فئه ٦% عددها ٢٢٥٠ سنداً قيمة كل منها ١٠٠ جنية مصري حتى نهاية ١٩١٣م، و فى أثناء ١٩٢٢م أيضاً أصدرت الشركة ٢٥٠٠٠٠ سهم ممتاز قيمة كل منها جنية إنجليزي واحد ذات فائدة إجماليه قدرها ٦% اكتتبت فيها الشركة الإنجليزية السكسونية للبترول (عدا ٥٠ سهماً اكتتب فيها آخرون) ونتيجة لمفاوضات دارت بين الحكومة المصرية والشركة انتهت بعقد اتفاق حصلت فيه الشركة على حقوق جديدة وفى مقابل هذه الحقوق أصدرت الشركة ١٠٠٠٠٠ سهم جديد بنفس القيمة سميت أسهم حرف " ج " اعطيت للحكومة المصرية مسددة القيمة.

وفقاً لذلك زادت الشركة وبلغ رأس المال المدفوع ١٣٥٠٠٠٠ جنية إنجليزي حتى نهاية عام ١٩١٥م ممثلاً فى ١١٠٠٠٠٠ سهم عادى (مقسمة الى ثلاثة أقسام : اسهم حرف (أ)، و حرف (ب)، و حرف (ج) و ٢٥٠٠٠٠ سهم ممتاز قيمة كل سهم من النوعين جنية إنجليزي، وفى ١٤ يوليو ١٩٢٠م قررت الجمعية العمومية غير العادية زيادة رأس المال إلى ١٨٠٨٠٠٠ جنية إنجليزي ممثلاً فى ١٨٠٨٠٠٠ سهم عادى (١٧٠٨٠٠٠ حرف " ب " و ١٠٠٠٠٠ حرف " ج ") و ذلك بإصدار ٤٥٨٠٠٠ سهم جديد بنفس القيمة، وقد نشأت هذه الزيادة من أن الشركة ألغت السندات و كذلك الأسهم الممتازة و استبدلتهما بأسهم عادية حرف " ب " عددها ٤٥٨٠٠٠ سهم السابق ذكرها ثم وزعت الشركة من هذه الأسهم ٢٢٥٠٠٠ سهم على حملة السندات و الباقي قدرة ٢٣٣٠٠٠ سهم خصص لكل من حملة الأسهم الممتازة و حملة الأسهم حرف " أ " الذين قبلوا أيضاً أن تتغير أسهمهم من حرف " أ " إلى حرف " ب "، ومن ذلك الوقت بقى رأس المال كما هو دون تغيير حتى ١٩٤٢م وبجانب ما تقدم ذكره فقد ابتدأت الشركة منذ ١٩٢١م فى تكوين احتياطي أسمته احتياطي

---

[١] نصوص ووثائق ، اتفاقيات وعقود البترول ، مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٥٨ ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧١ - ٣٨٦ ؛ The Anglo – Egyptian oil field, Limited, pp.4-5

التنقيب حتى تتمكن من استخدام جزء منه فى أبحاثها المستقبلية بلغ مقداره ١٠٠٠٠٠ جنية إنجليزي فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٠م. [١]
من تطور رأس مال الشركة يتضح رواجها وجدية نشاطها وعائده الاستثماري المجزي ومن ثم الإقبال على الأسهم والعمل والتواصل فى ميدان إنتاج مطلوب لكل الأنشطة بل هو الداعم للحضارة الحديثة وكل مستلزمات الإنتاج، ويتضح نجاح عمل الشركة من ميدان نشاطها فى استخراج البترول وكأقدم شركة عاملة فى مصر ومن ثم أرباحها المتزايدة باستمرار، فقد بلغ صافى الأرباح فى ١٩٤٥م (٨٦٠٥) ج.م وفى ١٩٤٩م ما قيمته ٩٧٠٥ ج.م وهو تدرج فى الزيادة وبلغ صافى نصيب السهم الواحد ١٢٠٠ قرش فى ١٩٣٦م و ٢٠٠٠ قرش فى ١٩٤٢م وهي بلا شك أرباح دائمة ومضمونه. [٢]
بهذا النشاط الدائم فى أهم خامات التعدين وهو البترول، وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م، بدا واضحاً المد الثوري وازدياد وتيرة التمصير والمطالبة بتحرير التراب الوطني وخروج الاستعمار، ومن خلال تقرير شركة آبار الزيوت الإنجليزية معبراً عن ذلك فى بعض من معوقات العمل وعدم استدامة كامل النشاط والحركة كما كان قبلاً وفى تقرير فني للعمل بحقول الشركة ذكر ما يلى :

رأس غارب لم يستخدم طوال العام سوى جهاز حفر واحد و قد تم حفر سبعة آبار وجدت كلها منتجة، واستمر العمل فى حقل رأس غارب طوال العام، كما استمر تركيب المحركات الكهربائية لطلمبات الآبار، أما المحطة الجديدة لتوليد القوى الكهربائية فقد بدأ تشغيلها بنجاح، وقد أدخلت تحسينات فى جهاز فصل الماء عن الزيت الخام، وفي الغردقة تم ردم بئر واحد لم يعد انتاجه كافياً للاستغلال وقد استغنت الشركة عن عمال جهاز الحفر، وبالاشتراك مع شركة سوكوني فاكوم لمصر جهازين للحفر فى أوائل العام وقد أتم الجهاز الذى قامت الشركة باستخدامه حفر ثلاث آبار فى حقل سدر كانت كلها غير منتجة وبهذا استكمل الحفر فى ذلك الحقل وتوقفت عملياته نهائياً فى شهر أبريل، أما الجهاز الذى قامت شركة سوكوني فاكوم بتشغيله فقد أتم حفر بئرين فى حقل عسل كان أحدهما منتجاً وبهذا أيضاً استكمل الحفر فى ذلك الحقل وعندما أوقفت شركة فاكوم عمليات الحفر نهائياً فى شهر مارس تولت الشركة ادارة

---

[1] The Anglo – Egyptian oil field, Limited, pp.2-3.

[٢] إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر ١٩٤٢ ، المطبعة الأميرية ١٩٤٢م ، ص ٩٢٥.

حقل عسل، وقد أنشئ جهاز لفصل الماء عن الزيت الخام ويجرى استخدامه بنجاح. [١]

وفى نفس التقرير عن الشركة : ذكر عن أعمال البحث والتنقيب ومعمل التكرير ما يلى : " أعمال البحث والتنقيب : لم تجر خلال العام أيضاً عمليات بحث وتنقيب، وظلت العمليات معطلة منذ ١٩٤٨م، وقد أعلن فى أوائل ١٩٥٣م أن الحكومة تعتبر جميع الطلبات التي قدمت للحصول على تراخيص البحث غير قائمة، وقد أدى هذا بالإضافة إلى عدم تنفيذ اتفاقية الأسعار إلى عدم استئناف أعمال البحث والتنقيب رغماً عن صدور قانون المناجم الجديد فى فبراير ١٩٥٣م، وتم خلال العام تكرير ٢١٨٣٨٠٠ طناً من خام مناطق رأس غارب والغردقة وسيناء مقابل ٢١٠٠٨١٣ طناً في ١٩٥١م وكانت نصف الكمية التي تم تكريرها من خام سيناء ملكاً لشركة سوكوني فاكوم لمصر، وقد أثرت الشروط التي فرضتها السلطات بشأن تصدير البيتومين، و لصعاب التي نواجها للحصول على تراخيص التصدير إلى حد كبير على تجارة الصادر للشركة، مما أدى إلى توقف تصدير البيتومين توقفاً تاماً ومن ثم انخفض إنتاجه من ٧٣٧٠٠ طناً في ١٩٥١م إلى ٤٢٣٠٠ طناً في ١٩٥٢م، وقد استمر تشغيل وحدة إنتاج و فصل الكبريت من الغاز بنجاح فأمكن بيع ١٤٢٠٠ طناً تقريباً من الغاز النقي لصناعة الأسمدة مقابل ٧٣٠٠ طن فى ١٩٥١م، كما أمكن إنتاج ٣١٠٠ طناً من الكبريت، وعند نهاية العام كان مشروع الكهربة الجزئية والمحطة الجديدة للقوى الكهربائية قد قارب على التمام رغم التأخير المستمر فى الحصول على المهمات من الخارج، وقد تم خلال العام إعداد مبنى جديد يضم ست مساكن للموظفين، هذا إلى جانب الأعمال الإنشائية الأخرى. [٢]

وفى أكتوبر ١٩٥٦م وقع العدوان الثلاثي الغاشم على مصر من إنجلترا و فرنسا و إسرائيل بسبب إقدام مصر على ممارسة حقها فى تأميم قناة السويس وبالتالي فإن الشركة قد تأثرت بهذه الطرق، وأصدر وزير التموين قراراً في ١٩٥٦/١١/١م بالاستيلاء على كل فروع ومنشآت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية، و نتيجة لما أعقب ذلك من فرض الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين بموجب الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦م أصدر السيد وزير المالية و الاقتصاد في ٢ نوفمبر ١٩٥٦م القرار الوزاري رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٦م بوضع الشركة تحت الحراسة، وتعيين حارس خاص لها.

---

[١] إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر ١٩٤٩-١٩٥٠م ، المطبعة الأميرية ، ١٩٥٢م ، ص ٨١٧.

[2] The Anglo – Egyptian oil field, Limited, p.5.

كما أن القرارين ـ قرار الاستيلاء و قرار وضع الشركة تحت الحراسة ـ مكملان أحدهما للآخر إذ خلقا للشركة مركزاً خاصاً جعلها تحت الحراسة و جعل أموالها مستولى عليها بصفة مؤقته لضمان تموين البلاد، ولقد تميزت فترة الاعتداء الغاشم على البلاد بتعذر الاستمرار في نشاط الشركة العادي، الأمر الذى أثر دون شك فى نتيجة أعمالها خلال شهرين من شهور السنة، إلا أنه بمجرد أن خفت حدة هذه الظروف عادت الأعمال الى طبيعتها الأولى، بل نشير إلى أن إنتاج معمل تكرير الشركة بالسويس قد وصل إلى أقصى طاقه ممكنة بحيث أمكنة أن يؤدى دوره الحيوي في خدمة البلاد في هذه الظروف. [١]

عقود استغلال و اتفاقيات البترول لشركة آبار الزيوت الإنجليزية من ١٩٢٢/ ١٩٥٦م

وقعت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية ليمتد على امتداد تاريخها من بدايتها عام ١٩١٤م و حتى عام ١٩٥٦ الكثير من عقود الاستغلال و البحث عن البترول وجميعها تكمل نشاطها ومنها الاستغلال والاتفاقيات التالية :

عقد استغلال الغردقة رقم (٥) عام ١٩٢٢م

فى ١٠ يناير ١٩٢٢م وقع هذا العقد بين الحكومة المصرية ويمثلها وزير المالية بمقتضى تفويض من مجلس وزراء الخديوي صادر في ٧ أغسطس ١٩١٣م طرفاً أول، وشركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية المحدودة و الموجود مركزها فى لندن طرفاً ثانياً وقد اتفق الطرفان على كثير من الشروط والتي منها تمنح الحكومة للمستأجر دون سواه الحق الكامل فى المدة من تاريخ توقيع هذا العقد حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٤٨م فى أن يبحث ويستخرج كل البترول وغاز البترول والشمع المعدني وغير ذلك مما يوجد في أي جزء من مساحة الأربعمائة هكتار المحددة في الاتفاق والتي توصف (بمنطقة رقم ٥) كذلك تمنح الحكومة المستأجر طبقاً للشروط الواردة فى هذا العقد كل الحقوق اللازمة لحفر الآبار وإقامة واستخدام الخطوط الحديدية و خطوط التروماي وخطوط الأنابيب والحصول على المياه والغاز ولنقلها واستخدامها، كذلك تمنح الحق فى شق الطرق وإقامة أو رفع الآلات والمباني وغيرها من الأشغال على المنطقة المحددة فى هذا العقد، وطبقاً لما يستلزمه استخراج وتخزين البترول وغازه والشمع المعدني ونقلها فى هذه المنطقة، وتتعهد الحكومة بأن تمنح المستأجر كافة الحقوق التي تكون ضرورية ولازمة لتمكينه من القيام بعملية تكرير البترول وغازه والشمع المعدني وبصفة عامة كل ما

[1] The Anglo – Egyptian oil field, Limited, p.6.

يمكن المستأجر من الاستفادة الكاملة من هذا العقد طبقاً للشروط التي يتفق عليها. [١]

اتفاقية سنة ١٩٣٧م المعقود بين الحكومة المصرية و شركة آبار الزيوت الأنجلو ـ مصريه

فى ٧ فبراير ١٩٣٧م قد أبرم هذا العقد بالقاهرة و تحرر من صورتين فيما بين الحكومة المصرية النائب عنها صاحب المعالى مكرم عبيد باشا وزير المالية بالقرار الصادر من مجلس وزراء حضرة صاحب الجلالة الملك فى ١٠ يناير ١٩٣٧م طرفاً أول، وشركة الأنجلو إيبيان أويل فيلدز ليمتد المسجل مركزها فى لندن، المتخذة لها محلاً مختاراً بالقطر المصري في شل هاوس بشارع الشريفين بالقاهرة والنائب عنها جناب المستر جي كريستوفر شارفت في التوقيع على هذا العقد وتنفيذ نصوصه المفوض إليه قانوناً بذلك بمقتضى وثيقة رسمية بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٣٤م ويعبر عن هذه الشركة فيما يلى بلفظة " الشركة " طرفاً ثانياً ؛ وبما أن الشركة تدير معملاً لتكرير البترول الخام بمدينة السويس، و بما أن الحكومة تملك مئة ألف سهم (C) من أسهم الشركة، و بما ان الشركة قد طلبت من الحكومة أن تمنحها دون سواها عدداً من الرخص لاستكشاف البترول في القطر المصري لا يتجاوز مجموعه في أي وقت اربعين ترخيصاً فى مساحة او مساحات لا يتجاوز كل منها مائة كيلومتر مربع تختارها الشركة [٢] فقد تم الاتفاق والتعاقد على التالي:-

- توافق الحكومة على أن تمنح الشركة عدداً من الرخص لاكتشاف البترول لا يتجاوز مجموعه في أي وقت أربعين ترخيصاً فى مساحة أو مساحات لا يزيد كل منها عن مائة كيلو متر مربع تختارها الشركة و يكون لها وحدها الحق في الانفراد بالعمل فيها و تكون هذه الرخص بالمطابقة للاشتراطات والنصوص المدونة في نموذج ترخيص الاستكشاف المرقوم بحرف (A) الموقع علية من المتعاقدين والمرافق لهذا العقد وبالمطابقة أيضاً لقواعد تسجيل رخص استكشاف البترول الموضوعة بمعرفة مصلحة المساحة والمناجم الموقع عليها من المتعاقدين والمرفق صورة منها بهذا العقد مرقومة بالحرف (B) مع مراعاة التغييرات والتعديلات التي اتفق عليها الطرفان كما يلى :

---

[1] The Anglo – Egyptian oil field.L.T.D (under Custodianship),The private Custodians Report 3, December 1956 , pp 3-4.

[٢] نصوص ووثائق اتفاقيات وعقود البترول ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩٣ - ٣٩٤.

(١) أنه وإن يكن قد نص فى " الترخيص " وفى " القواعد " على تحديد مدة الترخيص بسنة واحدة إلا أن الحكومة تقبل تجديد الرخص بعد انقضاء أجلها لمدتين أخريين كل منها سنة واحدة بشرط أن تقوم الشركة فيها بأعمال جدية و بصفه مستمرة.
(٢) للشركة أن تتخلى عن ترخيص أو أكثر حسب رغبتها في أي وقت أثناء سريان مفعوله بعد مضي سبعة أيام من اخطار مصلحة المساحة و المناجم كتابة بذلك، ولها ايضاً فى نفس الوقت أو في أي وقت آخر أثناء مدة هذه الرخص أو أية مدة تجددت لها أن تستبدل بها حسب اختيارها مساحة أو مساحات أخرى بدلاً من الرخصة او الرخص المتخلي عنها بعد مضى سبعة ايام على اخطار المصلحة بذلك، وبعد انقضاء السبعة أيام المشار اليها تصدر المصلحة ترخيصاً أو أكثر للمساحة أو المساحات الجديدة بنفس اشتراطات الأحكام الخاصة بالتخلي و الاستبدال على الوجه الوارد في العقد. (١)

عقد استغلال منطقة بترول رأس غارب (رقم ١)

فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٨م قد أبرم هذا العقد بالقاهرة وتحرر من صورتين : فيما بين الحكومة المصرية النائب عنها بقرار من مجلس الوزراء صادر فى ١٠ يناير ١٩٣٧م طرفاً أول، والشركة الإنجليزية المصرية لآبار الزيوت والموجود مركزها فى لندن، والمتخذة محلاً في القاهرة، والنائب عنها مستر جي كرستوفر حوتيه شارفت المفوض إلية قانوناً فى التوقيع علية نيابة عنها طرفاً نائباً، اتفق على أن يمنح الوزير بموجب هذا العقد للمستأجر دون سواه فى مدة ثلاثين سنة اعتباراً من ٨ أبريل ١٩٣٨م كامل الحق للبحث والحفر والتعدين لاستخراج البترول ونقله والحصول على ما يوجد منه بباطن أي جزء من قطعة الأرض المحدد موقعها على الرسم المرافق لهذا العقد باللون الأحمر. (٢)

عقد إيجار لاستغلال منطقة سدر للبترول

فى يوم ١٠ نوفمبر ١٩٤٨م قد أبرم هذا العقد بالقاهرة و تحرر من صورتين فيما بين الحكومة المصرية النائب عنها حضرة صاحب المعالى الأستاذ ممدوح رياض وزير التجارة و الصناعة المفوض إليه بذلك من قبل الحكومة المصرية بالقرار الصادر من مجلس الوزراء فى ١٩ سبتمبر ١٩٤٨م طرف أول، وشركة الأنجلو الجبسيان ومركزها في لندن طرف ثاني ويمثلها المستر رودن جيرالد، اتفق على منح المستأجر

(١) نصوص ووثائق اتفاقيات وعقود البترول ، مرجع سابق ، ص ٤٠٥.
(٢) نفسه ، ص ٤٠٦.

عقداً لمدة ٣٠ سنة للتنقيب عن البترول فى منطقة سدر [١] وبنفس الكيفية توالى منح عقود امتياز للتنقيب عن البترول لنفس الشركة الإنجليزية فى وادى تيران ١٩٥٣ م و الاشتراك مع شركة كوت رادو فبراير ١٩٥٤م و استغلال منطقة بترول رأس غارب سبتمبر ١٩٥٤م وبلاعيم فى أبريل ١٩٥٥م. [٢]

تقارير تفتيش مصلحة الشركات

حققت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية ليمتد أعمال تفتيش مفتشى مصلحة الشركات لمتابعة تنفيذ قرارات وقواعد التمصير وفقاً لقانون الشركات الصادر عام ١٩٤٧م، ومراجعة نسب التمصير المطلوبة وتتبع أعمال التفتيش فى سنوات مختلفة ففى نوفمبر ١٩٤٧م وجد أن عدد المصريين ٥٤٨ نسبة التمصير ٦٩% و المرتبات ٤٦ % وغير محدد الجنسية عددهم ٢٨ نسبتهم ٣ % ومرتباتهم ٢ %، أما الأجانب كان عددهم ٢١٥ نسبتهم ٢٧ % و نسبة مرتباتهم ٥١%، والملاحظ بشكل كبير أن ما نسبته ٢٧% من الموظفين الأجانب تزيد مرتباتهم النصف فقد كانت ٥١% أي أن ربع العدد يتقاضى أكثر من نصف مجمل المرتبات المقررة، هذا بخلاف أن نسب التمصير المطلوبة لم تستوف بشكل عام فى كافة فئات العاملين بالشركة الإنجليزية. [٣]

والأعداد التي ذكرناها موزعة على أماكن العمل فى مختلف مواقع وآبار الشركة فى رأس غارب والسويس والغردقة وغيرهم، وتبين أن الوظائف الأعلى في الإدارة واتخاذ القرارات يشغلها مدراء إنجليز وأجانب [٤] ومرتبات تزيد عند البعض منهم علي ١٧٢ ج.م شهرياً وتتدرج بعد ذلك بين ١٥٠ و أكثر [٥]، أما مرتبات الموظفين المصريين فهى تتدرج من ١٥ج.م إلى ٣٠ج.م شهرياً فى مواقع الآبار والحفر بالسويس والغردقة وغيرهما [٦]

وفى تقرير ألفحص لعام ١٩٥١م بدأت نسبة التمصير تتحسن بالتدريج كما تم نقل مقر مجلس الإدارة من لندن الى القاهرة وتحسنت بعض نسب المرتبات، وفى نفس هذا التقرير ما يفيد أن أهم ما يؤكد هذا التمصير هو نسب مجلس الإدارة الذى يتحكم فى اتخاذ القرارات وتدبير

---

(١) نصوص ووثائق اتفاقيات وعقود البترول ، مرجع سابق ، ص ٤١٢.
(٢) نفسه ، ص ٤٣٤.
(٣) نفسه ، ص ص ٤٥٩ - ٤٩٠ - ٥٣٥ ــ ٥٦٨.
(٤) مصلحة الشركات محفظة رقم ١٥٨ ، شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية ملف ١٨٢_ ٣/ ٥٩٦ ، ص ٩٤
(٥) نفس المحفظة والملف ، ص ٣٨.
(٦) نفسه ، ٤٠.

أمور الشركة و نشاطها، فقد ذكر فى التقرير أن مجلس الإدارة نسبة الأجانب فيه حوالى ٧٧% و المصريين ٣٣% و المفروض ألا تزيد نسبة الأعضاء الأجانب فى مجلس الإدارة عن ٦٠% و المصريين لا تقل عن ٤٠% وفقاً لقانون الشركات ١٩٤٧م، نعم الشركة إنجليزية ولكن القانون مفروض على الشركات المصرية والأجنبية سواء بسواء. (١)

شكاوى أصحاب أسهم شركة آبار الزيوت الإنجليزية

بعد العدوان الثلاثي على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦م من قبل إنجلترا و فرنسا وإسرائيل، أخذت تتوالى ردود أفعال أصحاب الشركات الأجنبية والتي منها شركات آبار الزيوت، والشكوى يمثلها أحد المساهمين كنموذج للأضرار التي وقعت عليهم من تصرفات الإدارة الأجنبية بما فيه الضرر للمساهمين المصريين فى اسهم الشركة، ولن يصيب هذا الضرر أصحاب الأسهم من الأجانب المقيمين خارج مصر، وقد جاء في هذه الشكوى المؤرخة في ٢٥ / ٨ / ١٩٥٧م، جاء ما يلى : " نرفع شكوانا الى الرئيس جمال عبد الناصر من شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية وأنا الموقع على هذه الشكوى أعبر عن رأى جميع المساهمين المصريين وأذكر لسيادتكم أن ما أحدثته الشركة من حدوث نزول في اسعار الأسهم في البورصة قد جاوز ما كان متوقعاً، وأصيبت أسهم الشركة بما يشبه الانهيار حيث توالى نزول الأسعار بما جاوز المألوف ووصل نزول سعر السهم إلى ٢٩٠ ج.م فى بورصة الإسكندرية، بعد أن كان قد وصل إلى حد أربعة جنيهات للسهم، بعد إلغاء الحد الذى كان قد حدده وزير المالية عقب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م، وقد كان هذا الحد الأدنى ٣٤٢ج.م للسهم " (٢)

و يواصل الشاكي شكواه فيقول :" نرجوا من الرئيس جمال عبد الناصر التدخل و حمايتنا من هذا الانهيار المفاجئ لأسهم المصريين الذى يهددنا بالأخطار ألفادحة و الخسائر الكبيرة و هذا بلاشك يؤثر في الاقتصاد المصري واتخاذ ما يلزم لحمايتنا وحماية مصالحنا، وأن يصدر الأوامر للبنوك بعدم مطالبة المدينين المؤمنين لديهم بأسهم هذه الشركة بفروق الأسعار فى هذه الظروف الحالية الطارئة وبالتالي منع عرض البنوك للأسهم للبيع فى الوقت الحاضر ". (٣)

ويذكر الشاكي الرئيس عبد الناصر بحبه للوطن والمواطن ودعمة للاقتصاد فيقول : " لقد سبق الرئيس عبد الناصر بأن وعد بأنه لن يقبل

(١) مصلحة الشركات محفظة رقم ١٥٨ ، شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية ملف ١٨٢_ ٣/ ٥٩٦ ، ص ٨٥.

(٢) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢_ ٣/ ٥٩٦ ، ج ٣ ، ص ٣.

(٣) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢_ ٣/ ٥٩٦ ، ج ٤ ، ص ١٤٢.

على تأميم شركات البترول الأجنبية فى الوقت الحاضر، وأن الأمر فى حاجه الى مراجعة حالة وموقف أصحاب الأسهم المصريين، والمؤكد أن كبار المساهمين وأصحاب الأسهم من الأجانب لن يضار، وستقع أضرار نزول أسعار الأسهم على المساهمين المصريين فقط وأغلبهم من صغار المدخرين وصغار المشتغلين في بورصة الأوراق المالية فى القاهرة والإسكندرية ". [١]

شركة مناجم الزيوت المصرية

وإذا كانت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية قد وفقت فى أعمال البحث والتنقيب باكتشاف البترول فإن شركة أجنبية أخرى لم توفق إلى ذلك وهذه الشركة هي **(شركة مناجم الزيوت المصرية)** وقد بدأت عملها في مصر ١٩٢٠م في منطقتي خليج السويس ورأس البر عندما لم تجد التشجيع الكافي في الكميات المنتجة تعجلت نهايتها وتركت ميدان البحث والإنتاج فى ١٩٢٣م إلى أن ظهرت بعد ذلك ثلاث شركات أجنبية أخرى منها شركتان أمريكيتان والثالثة فرنسية ولكن هذه الشركات لم تكن بدرجة نجاح واتساع شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية، أما الشركتان الأمريكيتان فأحدهما **(شركة سكوني فاكوم أويل)** التي بدأت عملها في مصر بعد أن تنازلت شركة آبار الزيوت الإنجليزية لها عن حصة مقدارها النصف من كافة حقوقها و التزاماتها البترولية من منطقة سدر للبترول وحدد هذا التنازل والاستغلال عقد ايجار بينهما وقع فى ١٩٤٧م حدد فيه كافة هذه الشروط، ووافقت وزارة التجارة والصناعة المصرية على عقد الإيجار بين الشركتين فى نوفمبر ١٩٤٨م ووسعت شركة سكوني فاكوم دائرة نشاطها بأن قدمت طلبات للحصول على تراخيص للبحث عن البترول فى مناطق أخرى بالصحراء الشرقية والبحر الأحمر وشمال سيناء وخليج السويس وهذه الطلبات قدمت فى سنوات ١٩٤٨ و ١٩٤٩م. [٢]

أما الشركة الأمريكية الثانية فهي شركة **(استاندرد أويل أوف ايجيبت)**، وهذه الشركة بدأت عملها سنة ١٩٤٨م بمنطقة البحر الأحمر وسيناء والصحراء الشرقية وقناة السويس، واستمرت فى الحفر حتى يناير سنة ١٩٤٩م، حيث عثرت على البترول في أحد الآبار التي حفرتها ثم أوقفت اعمال الحفر بعد أن تم اختباره وثبت أن إنتاجه يصل إلى حوالى ١٢٥ برميلاً فى اليوم ولكن مدير الشركة كتب للمسئولين معتذراً عن مواصلة العمل وعاد الى بلاده وبذلك أوقفت الشركة أعمالها وكان توقف أعمال

---

[١] مصلحة الشركات محفظة رقم ١٥٨ ، شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية ملف ١٨٢_ ٣/ ٥٩٦ ج ٤ ، ص ١٤٣.

[٢] نفسه ، ص ١٤٤.

الشركة أمر دارت حوله مناقشات طويلة فى مجلس النواب عزا فيه البعض سبب التوقف إلى التكاليف العالمية للإنتاج، وأن شروط الحكومة تزيد من أعباء الشركة، بينما ذهب آخرون إلى أن السبب هو أن الشركة تخشى اتجاهات التمصير وتدخل الدولة وغير ذلك من التفسيرات المختلفة، أما شركة البترول الثالثة فهي **(الشركة العمومية الفرنسية للبترول)** التي حصلت على تراخيص عملها فى سنة ١٩٤٩م وانحصر نشاطها فى منطقة سيناء فقط. (١)

وتعقيباً على ذلك هو أن للإنجليز باع وخبرة كبيرة وصبر ومثابرة فى البحث عن الذهب الأسود ولا تقل أهمية عن ذلك أن هذه الشركات الإنجليزية كان يساندها الاستعمار الإنجليزي لمصر الذى ذلل كل العقبات أمامهم فى طريق البحث والتنقيب والحصول على الدعم والتوصيات المطلوبة لمواصلة العمل في تلك المناطق البعيدة و النائية عن العمران.

تأسيس أربع شركات للتجارة فى زيت البترول و البنزين و المازوت ١٩٣٢م

وبخلاف أمثلة شركات البترول الأجنبية السابقة نتابع ذكر أربع شركات بترول أسست وبدأت نشاطها فى مصر عام ١٩٣٢م وهي شركة البترول الوطنية فبراير ١٩٣٢م، وشركة البترول المصرية فبراير ١٩٣٢م، وشركة الغاز الأهلية فبراير ١٩٣٢م، وأخيراً شركة الغاز المصرية فبراير ١٩٣٢م.

الشركة الأولى وهي شركة البترول الوطنية أسست فى ١٩٣٢م للتجارة بوجه عام فى مصر وخارج مصر وعلى الأخص تجارة زيت البترول والبنزين والمازوت والمنتجات المماثلة وللشركة أن تشترك في أي مشروعات مماثلة بدأت الشركة برأسمال ٥٠ ألف جنية تمت زيادته الى الضعف ١٠٠٠٠٠ ج.م لرواج وزيادة انتشار تجارة البترول ومشتقاته وتوزيعه داخل مصر و خارجها. (٢)

نشاط وعمل شركة البترول الوطنية هو نفس نشاط وعمل شركة البترول المصرية وهو الإتجار فى زيت البترول وكل مشتقاته وتوزيعه داخل مصر و خارجها ورأسمال تلك الشركة هو مائة ألف جنية مصري أي نفس رأسمال شركة البترول الوطنية وللشركة فروع فى مصر وسوريا

(١) نبيل عبد الحميد : النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري ، المرجع السابق ، ص ١٩٠.

(٢) نفسه ، ص ١٩١.

واليونان وبورسعيد وأسيوط والسودان كما كان للشركة فرع فى فلسطين. (١)

إدارة الشركتين تكاد تكون إدارة واحدة فرئيس مجلس الإدارة فى الشركتين هو اسماعيل صدقي باشا وأعضاء مجلس الإدارة هم انفسهم أعضاء مجلس الإدارة فى الشركتين. (٢)

حققت الشركتان إنتاجاً لأسهمهما وإن كانت الشركة الثانية أكثر ربحاً من الشركة الأولى (٣)، وكما قيل عن الشركة الأولى والثانية، الأمر نفسة في الشركة الثالثة والرابعة، الشركة الثالثة وهي شركة الغاز الأهلية أنشأت بغرض الإتجار فى منتجات البترول وتوزيعه داخل مصر و خارجها، وللشركة الأولى فروع فى فلسطين وسوريا ولبنان وشرق الأردن وتسيطر على إدارة الشركة الأولى إدارة الشركة الثانية وهي شركة الغاز المصرية التي تمتلك الجانب الأكبر من أسهم شركة الغاز الأهلية، كما أنها متعاقدة مع شركة كألفورنيا تكساس للبترول ليمتد وهي الشركة التي تتولى تصريف منتجات بترول الخليج العربي هذا فضلاً عن تمثيلها لإحدى الشركات الفرنسية القابضة وهي على جانب مهم من إنتاج البترول فى رومانيا، حققت الشركتان أرباحاً طوال سنوات النشاط فى توزيع منتجات البترول. (٤)

وبخلاف الشركات الأربع السابقة كانت هناك شركات أخرى للإتجار فى المنتجات البترولية بالتوزيع داخل مصر فى كل الأقاليم ومختلف الأنشطة التابعة لإنتاج البترول وتخزينه من هذه الشركات :

شركة تخزين البترول المصرية : وهذه الشركة أنشأت فى الإسكندرية منذ فترة باكرة عام ١٩٠٧م ويرأس الشركة مجلس إدارة من اليهود والأجانب، واختصت تلك الشركة بتعهدات العقود القائمة بين الجمارك و ميناء الإسكندرية من جهة وبين شركة تخزين البترول المصرية من جهة أخرى، بدأت الشركة برأسمال محدود ٣٠٠٠ جنيه إنجليزي ثم تضاعف رأس المال إلى ٢٨٠٠٠ جنية إنجليزي عام ١٩٤٩م حققت الشركة أرباحاً بلغت ٨٦٠٥ ج.م ١٩٤٥م ثم وصلت الأرباح الى ٩٧٠٥ ج.م عام ١٩٤٩م. (٥)

---

(١) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، الوقائع المصرية ، العدد ٢٠ ، مارس ١٩٣٢م ، ص ٧٤٦.

(٢) نفسه ، ص ٧٤٩.

(٣) نفسه ، ص ص ٧٤٦ – ٧٤٩.

(٤) نفسه.

(٥) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩م ، ١٩٥٠م ، ص ص ٨٢٠-٨٢٢.

الشركة الثانية هي شركة النيل للزيوت :

تأسست الشركة بالإسكندرية في مارس ١٩٣٧م مجلس الإدارة ثمانية سته منهم أجانب و اثنان مصريان و رئيس مجلس الإدارة مصري عمل الشركة إنشاء و شراء واستئجار المخازن ووسائل النقل البرية والبحرية بغرض نقل وتخزين المنتجات البترولية، وكذلك اختصت الشركة بصنع أدوات استغلال منابع البترول من مواسير وآلات وماكينات، وللشركة الحق فى تمثيل شركات بترول أخرى أو أي عمليات خاصه بالبترول فى مصر، وحددت الشركة فى أغراضها أعمال ومقاصد كثيرة من شأنها تنمية نشاط الشركة وزيادة أرباحها والاستغلال الأقصى لتجارة زيت البترول ومنتجاته داخل مصر وخارج مصر، ولأن هذه الشركة كانت بهذا الشكل الذى ذكرنا فى اتساع دائرة عمل بدون تركيز في الهدف الأساسي وهي تخزين البترول والإتجار فيه فإن تلك الشركة لم تحقق المكاسب المرجوة من نشاطها إلا فى سنوات محدودة جداً. (١)

إنتاج البترول وتكريره وتأسيس شركات الإتجار فى مشتقاته ١٩٣٧ - ١٩٣٨م

بالرغم من أن مصر لم تكن هي البادئة في اكتشاف البترول، إلا أنها كانت مركزاً مهماً من مراكز الإتجار فى البترول وتوزيعه، واكتشف البترول بمحض الصدفة في خليج السويس عام ١٨٦٨م بعد تسع سنوات من حفر أول بئر فى الولايات المتحدة، ولكن مصر خطت خطوات واسعه فى طريق حفر آبار البترول ممثله في الشركات الأجنبية التي ذكرناها، وجاء الإنتاج مبشراً وواعداً لكفاية مصر ويزيد فى الكثير من مشتقات البترول وأنه يوجد مواكبة لخدمة خامات البترول مصنعان للتكرير فى السويس (٢).

مصانع تكرير البترول فى السويس

وجد مصنعان محليان لتكرير البترول الخام بالسويس أحدهما كبير تابع لشركة مناجم الزيوت الإنجليزية المصرية والآخر صغير تابع لمصلحة المناجم المصرية وكلاهما مجهز بأحدث العدد والآلات اللازمة بعمليات التكرير وخاصة الأنواع المختلفة من منتجات البترول مثل البنزين والكيروسين والسولار والديزل والمازوت بأنواعه، ويمتاز المصنع بتوفير الأجهزة الخاصة باستخراج الزيوت الخفيفة من الزيوت الثقيلة مثل البنزين بواسطة عمليات التكسير المختلفة، ويقوم هذان المصنعان بتكرير الزيوت المحلية الخام وكذلك الزيوت الخام المستوردة

(١) نفسه ، ص ٨١٦.

(٢) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، مرجع سابق ، ٨٩٦.

من الخارج، وأغلب الكميات التي يكررها المصنع الحكومي هي من الزيوت التي يحصل عليها من شركة مناجم الزيوت الإنجليزية المصرية و ذلك إلى جانب بعض الكميات المشتراة من الزيوت الأجنبية الخام، ويقوم المصنع بتموين جميع المصالح الحكومية بما تحتاجه من منتجاته المختلفة وقد اتسع العمل بهذا المصنع اتساعاً كبيراً تمشياً مع زيادة ما يخصه من كميات البترول التي يحصل عليها. [١]

جدول (١)

بيان بمقادير الخامات المقطرة بمعامل السويس في سنتي ١٩٣٧م و ١٩٣٨م من كل من الخامات المصرية والأجنبية: (٤٧) [٢]

الصنف	سنة ١٩٣٧م	سنة ١٩٣٨م
	طن	طن
مصري	١٥٦٦٠٠	٢٠٦٠٠٠
أجنبي	١٠٥٢٠٠	٩٣٢٠٠
المجموع:	٢٦١٨٠٠	٢٩٩٢٠٠

جدول (٢) بيان بأنواع وكميات مستخرجات التقطير بالمصانع المذكورة في سنتي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ من كل من الخامات المصرية والأجنبية [٣]

الصنف	مستخرجات من خامات مصرية		مستخرجات من خامات أجنبية	
	١٩٣٧م	١٩٣٨م	١٩٣٧م	١٩٣٨م
	طن	طن	طن	طن
بنزين عادي	٢٠٥٠٠	٢١٥٠٠	٣١٨٥٠	٢٦٨٥٠
بنزين طيران	———	———	———	———
كيروسين	٨٩٠٠	١٢٩٠٠	١١٤٠٠	١١٦٠٠
غاز وسولار	٢٩٠٠٠	٣٧١٠٠	٣١٤٠٠	٢٦٤٠٠
وقود سائل	٩٧٦٠٠	١٥٢٣٠٠	٥٣٧٠٠	٤٧١٠٠
أسفلت	٢٦٢٠٠	٥٧٠٠٠	٤٤٠٠٠	٦٥٩٠٠
معاد تكريره	٢٠٠	٣٠٠	———	———
أسفلت ناتج من إعادة تقطير الوقود السائل	٢٢٢٠٠	———	———	———
وايت استريت	———	٠٠٠٤٣	———	———
كوك	———	٢٠٠	———	———

[١] أمين مبارك : الطاقة والبترول والمتغيرات والتحديات رؤى مستقبليه ، تحديث مصر ، بدون ترقيم احتفالية جامعة القاهرة ، ٢٠٠١م.

[٢] النشرة الاقتصادية ، العدد الأول أول يوليو ١٩٤٠م ، السنه الرابعة عدد خاص بالمعرض النوعي الثاني للصناعات المصرية، وزارة التجارة والصناعة ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٠م ، ص ٥٠.

[٣] نفسه ، ص ٥١.

وفي ١٩٣٧م بلغ إنتاج البترول الخام في مصر ٣٨٠ ألف طن، وزاد الإنتاج في ١٩٣٨م إلى ٤٤٩ ألف طن و أصبح هناك مشتقات من البنزين والكيروسين والديزل والمازوت والأسفلت. (١)

وكان الإنتاج المحلي من البنزين العادي يكفي جميع حاجة البلاد أما الكيروسين فلا يسد إلا ٢٠% من الحاجة الداخلية ويسد المازوت جميع الحاجة الداخلية ويزيد عنها أما زيت الديزل فيستورد ٨٠% منه من الخارج ونظرا لأن الإنتاج المحلي من الأسفلت يزيد كثيراً عن حاجة البلاد فإنه يصدر منه كميات كبيرة إلى الخارج. (٢)

ولأن البلاد كانت في حاجة إلى بعض مشتقات البترول التي لم يفي إنتاجها المطلوب من الاستهلاك المحلي ومن ثم كان لابد من الاعتماد على الاستيراد (٣)

جدول (٣)

بيان بكميات وقيمة الوارد لأهم المنتجات البترولية المختلفة في سنتي ١٩٣٨م و ١٩٣٩م (٤)

الصنف	سنة ١٩٣٨م		سنة ١٩٣٩م	
	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه
بنزين	٣٣٢٥٠	١٦٦١٩٣	٤٠٠٢٥	٢٤٤٣٤١
كيروسين	٣٠٨٨٧٥٠	١١٣٦٠٦٦	٢٦٢٧٠٠	١١٤٣٧٨٣
زيوت تشحيم	٢٠٨٠٩	٢٢٨٠٥٢	٢٤١١٠	٢٨٨٥٤١
زيوت فيول وديزل و مازوت و غاز و صوبر كوك وقار	٢٢٩١١٣	٦٤٩٤٦٢	١٨٨٢٥٠	٦٥٣٩٢٧
برافين جامد	٥٢٧	١٠٣٤٠	٤٥٥	٩٣٠٩
فازلين خام أو مكرر	٢٠٠	٤٧٨٩	٢٧٨	٦٥٢٢

وتعتمد مصر إعتمادا كليا على الخارج فيما تحتاجه من بنزين الطيران وزيوت التشحيم والبرافين وألفازلين حيث تضطر إلى استيراد هذه المواد من البلاد الأجنبية المختلفة.

وفي السنوات المذكورة مثلما استوردت مصر احتياجاتها فإنها صدرت أيضاً ما يزيد عن الاستهلاك المحلي.

(١) النشرة الاقتصادية ، العدد الأول أول يوليو ١٩٤٠م ، مرجع سابق ، ص ٥١.

(٢) البنك الأهلي المصري : النشرة الاقتصادية المجلد الثاني ، العدد الثالث ، القاهرة ، ١٩٤٩م ، ص ص ١٥٨-١٥٩.

(٣) النشرة الاقتصادية أول يوليو ١٩٤٠م ، مرجع سابق ، ص ٥٢.

(٤) البنك الأهلي : النشرة الاقتصادية ،١٩٤٩م ، ص ١٥٨.

وفيما يلي جدول (٤) بيان بما صدرته البلاد أو تعيد تصديره من منتجات البترول المختلفة والمستخرجة من الخامات المصرية والأجنبية في سنتي ١٩٣٨ و ١٩٣٩.[١]

جدول (٤) بيان بما صدرته البلاد أو تعيد تصديره من منتجات البترول

الصنف	سنة ١٩٣٨م		سنة ١٩٣٩م	
	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه
بنزين	٣٣٤١٨	١٥٠٨٢	٤٨٨٩	٢٧٥٥٨
كيروسين	٢٣٢٥	١٠١٣١	٦٧٣	٢٨٢٣
زيوت فيول وديزل و مازوت الخ..... واستهلاك البواخر	٥٧٢٠٩	١٤٣٢٣٤	١٠٩٣٣٢	٣٤٧٤٣٢
أسفلت وقار	١٢٧٨٧٣	٢٦١٧٣٩	١١٥٠٧٦	٢٣٢٢٠٤
زيوت تشحيم	٤٢٧	٥٤٧١	٢٩٩	٤٠٩٠

أصبحت مصر بين الحربين العالميتين سوقاً رائجة لمنتجات البترول، واستلزم من الشركات الأجنبية المنتجة أن تنشئ معامل لتكريره واستخراج مشتقاته، كما أصبحت مصر أيضاً واعده فى احتمالات كشفية جديدة تسفر عنها أعمال التنقيب، وكان هذا الأمر فرصة سانحة لتأسيس شركات للتجارة فى المواد البترولية و توزيعه، ففي سنتي ١٩٣٧م، ١٩٣٨م تأسست أربع شركات للقيام بمختلف أنواع استخدام المواد البترولية ومشتقاتها بالتوزيع داخل وخارج مصر.

و من شركات الإتجار و التوزيع نذكر أربع شركات هي :

١. شركة كاليفورنيا تكساس للبترول
٢. شركة استاندرد أويل مصر
٣. الشركة العامة للبترول
٤. الشركة المصرية المستقلة للبترول

١ ـ شركة كاليفورنيا تكساس للبترول ١١ يناير ١٩٣٧م (تجارة و توزيع):

تأسست هذه الشركة فى مدينة الإسكندرية عام ١٩٣٧م نشاط الشركة ممارسة العمليات التجارية على وجه العموم بما فى ذلك الشراء والبيع والتوزيع لحسابها الخاص أو لحساب الغير فى جميع أصناف البترول والجازولين والمازوت المعروفة باسم " فيول أويل وديزل أويل

[١] النشرة الاقتصادية : أول يوليو ١٩٤٠م ، وزارة التجارة و الصناعة ، مرجع سابق ، ص ٥٢.

" وجميع الزيوت المعدنية ومنتجاتها وفروع منتجاتها وتوابعها ويشمل هذا كله جميع المنتجات التي تدخل هذه الأصناف وتركيبها ولو جزئياً، ومن أغراض الشركة أيضاً الصفقات المنقولة والعقارية والصناعية والتجارية والمالية التي لها علاقة بعملها بصيغة مباشرة أو غير مباشرة، وللشركة أن تزاول نفس هذه الأعمال فى الخارج وعلى الأخص في حوضي البحر المتوسط والبحر الأحمر، ولها أن تشترك بأية صفة كانت فى مشروعات مشابهه أو من شأنها أن تساعد على تحقيق مكسباً سواء فى مصر أو خارجها كما يجوز لها أن تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها وبخاصة فيما يتعلق بمحلات شركة " ستاندارد أوف كاليفورنيا للزيوت " الكائنة بمدينة السويس.

رأس مال الشركة : يتكون رأس المال من ٥٠٠٠ سهم عادى اسمى قيمة كل منها ٤ جنيهات مصرية مدفوعة بالكامل.

نظام توزيع الأرباح : بعد استنزال جميع المصروفات العامة و التكاليف و بعد استنزال المبلغ الذى يعينه مجلس الإدارة مقابل الاستهلاك وكذلك ثمن البضائع والأدوات والمحلات يخصم أولاً من الأرباح الصافية المئوية ١٠% على الأقل لإنشاء مال احتياطي ويبطل هذا الخصم متى بلغ المال الاحتياطي ربع رأسمال الشركة، و لكن اذا مس الاحتياطي تحتم الرجوع إلى الخصم، ويخصم بعد ذلك مبلغ كاف لتوزيع حصة أولى من الأرباح على المساهمين بنسبة ٥% من القيمة المدفوعة من ثمن أسهمهم، على أنه إذا كانت أرباح سنة لا تسمح بتوزيع هذه الحصه فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية، وتقرر الجمعية العمومية بناء على ما يعرضه عليها مجلس الإدارة توزيع رصيد الأرباح بين جميع الأسهم أو نقلها إلى السنة الجديدة أو تخصيصها لإنشاء مال احتياطي خاص. (١)

يكون للشركة مجلس إدارة جميعهم من الأجانب، وتم تعيين مصري واحد وهو عبد الرزاق أبو الخير باشا نائباً للرئيس الأجنبي، وذلك فقط فى محاولات من تلك الشركات لاستغلال وظائف هؤلاء الباشوات وللتيسير فى التعامل مع بعض المصالح الحكومية ذات الصلة والاختصاص بأعمال الكشف عن البترول وشركاته، وبلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة الباقين خمسة جميعهم من الأجانب مختلفي الجنسية. (٢)

(١) لنشرة الاقتصادية : أول يوليو ١٩٤٠م ، وزارة التجارة و الصناعة ، مرجع سابق ، ص

(٢) إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر ١٩٤٢م ، ص ٥٣

لم تحقق شركة كاليفورنيا تكساس للبترول أرباحاً فى بداية تأسيسها إلا أنها حققت أرباحاً مجزية بعد ذلك فى سنوات ٤٥، ٤٦، ١٩٤٩م، و فى عام ١٩٤٥م بلغ صافى الأرباح ١٧٩٧٠ج.م و فى عام ١٩٤٦م بلغت ٢٨٩٤٨ج.م و فى عام ١٩٤٩م بلغت ٤٥٠٢٦ ج.م، كما زاد رأسمال الشركة من ٥٠٠٠ سهم عام ١٩٣٧م إلى ١٠٠٠٠ سهم عام ١٩٤٩م قيمة كل سهم ٤ ج.م ، و مع زيادة رأس المال تطور عمل الشركة وأصبحت لا تكتفى بالتجارة والتوزيع فى الإنتاج المحلى فقط بل أصبحت تستورد منتجات الزيت من البحرين والخليج العربي وقد أنشأت لذلك مخازن فى السويس لزيت الوقود والديزل و الكيروسين والجازولين ويقوم بتوزيع هذه المنتجات فى مصر الشركة المصرية للبترول [١]

٢ـ شركة استاندرد أويل ليمتد.س.م.م (تجارة و توزيع)

تأسست هذه الشركة فى مدينة الإسكندرية فى ١٢ أبريل ١٩٣٧م وعمل الشركة هو الإتجار فى زيت البترول ومستخرجاته بكافة فروعها وأنواعها والإتجار فى ذلك كله بوجه عام، وهذه الشركة تابعة للشركة الأم في نيوجرسي وتأخذ نفس اسمها، تطور رأس مال الشركة من ٢٤٠٠٠ سهم عادى كامله قيمة كل سهم ٥ ج.م مدفوعة بالكامل، وحققت الشركة ايرادات متصاعدة بعد الحرب العالمية الثانية من ٢١٢٥ج.م عام ١٩٤٥م ثم زيدت الى ٧٢٢٣ ج.م عام ١٩٤٦م وإلى ٥٦٩٤٤ ج.م عام ١٩٤٧م ثم الى ٢٠٤٠٣٩ ج.م عام ١٩٤٩م، والملاحظ أن مصروفات تلك الشركة وأعبائها كانت ضخمة جداً وذلك بسبب تكاليف النقل والتوزيع من بلد الى بلد ومن قطر إلى قطر وما يتبع ذلك من حركة وأيدى عاملة ولكن كثير من عائد أرباح الشركة وبالتالي توزيع تلك الأرباح على الأسهم والمؤسسين ومن ثم فإن الشركة كتبت فى تقرير عام ١٩٤٩م أنها لم توزع أرباحاً على المساهمين، وفى نفس الوقت ذكر صافى الأرباح بلغت ٥٥٢٠٤ج.م عام ١٩٤٩م وكتبت تفسيراً لذلك أن الشركة حولت من هذا الصافي مبلغ ١٣٧٢١ ج.م لاحتياطي معاشات و تعويضات الموظفين. [٢]

فالأرباح فى النهاية تحولت لمرتبات ومعاشات وتعويضات الموظفين خاصة أنها شركة نعم أنها مساهمة مصرية إلا أنها عابرة للقارات منتشرة فى مصر والشرق الأوسط، وعلى رأس مجلس إدارة الشركة يقف أحد أقطاب الطائفة اليهودية في مصر وهو أصلان قطاوي بك ومعه لفيف من الأجانب مختلفي الجنسيات واثنين من المصريين البكوات. [٣]

---

[١] نفسه ، ص ٨٣٠.

[٢] إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩-١٩٥٠م ، مرجع سابق ، ص ص ٨٢٤-٨٢٥.

[٣] نفسه ، ص ص ٨١٨-٨١٩

و من أهم الملاحظات أيضاً أن يهود مصر الأعيان منهم وأصحاب الشركات والأموال لم يتركوا أبداً فرص تشغيل أموالهم في مثل تلك الأنشطة الجديدة الصاعدة و الواعدة والعابرة أيضاً للحدود والقارات فلهم فى ذلك نصيب ومشاركة. (١)

وفى تحليل ومراجعة الميزانية نجد فى ذلك خبرة وفى الحسابات يراعى فيها تفاصيل التفاصيل، لم تترك منهم شارده ولا واردة إلا وسجلوها لتكون إثباتاً على صحة العمل ومراعاة كل الأصول والحقوق والواجبات من القائمين على العمل إلى أصحاب الأسهم والمساهمين ويؤكد أن خبرة هؤلاء الأجانب فى مصر كانت نموذجاً يحتذى وتدل على فهم عميق وصحة تسجيل تسعي للثقة عند كل من يتعامل مع تلك الشركات المصرية إلا أنها الأجنبية واقعاً وعملاً و العابرة للحدود والقارات. (٢)

٣ ـ الشركة العامة للبترول (كويت) تجارة و توزيع

أسست هذه الشركة عام ١٩٣٧م، إلا أنها ما أن بدأت إلا وتفاجئ ببداية حوادث الحرب العالمية الثانية التي انفجرت عام ١٩٣٩م، وهذه الشركة كما هو واضح يغلب على اسمها وإدارتها وتوجهها العام الصفة الإيطالية فغالبية الأعضاء من الإيطاليين وكذلك المساهمين ومن ثم فإن الشركة وضعت تحت الحراسة العامة للإيطاليين. (٣)

و هذا هو ما حدث لكل الشركات والأنشطة الإيطالية والألمانية ومن يشابههم فى مصر فى الحرب العالمية الثانية لأنهما من دول المحور المضاد لدول الحلفاء وعلى رأسه انجلترا دولة الاحتلال وصاحبة السيادة فى مصر منذ عام ١٨٨٢م، وكان عمل الشركة القيام بكافة عمليات التجارة على وجه الإجمال و بنوع خاص الإتجار بالبترول و البنزين و المازوت و زيوت التشحيم و سائر منتجاتها أو المماثلة لها سواء كان ذلك لحسابها الخاص أو لحساب الغير في القطر المصري أو الخارج، ويجوز للشركة ابتياع أو بناء أو استئجار وإدارة المصانع والمخازن والعنابر والأراضي وكذلك وسائل النقل البرية أو البحرية الخاصة بمنتجات

---

(١) نفسه ، ص ٨١٨.

(٢) كان ذلك واضحاً فى مراجع أسماء أعضاء ورؤساء مجالس إدارات تلك الشركات فى سجلات مصلحة الشركات وفى سجلات إحصاء الشركات المساهمة عام ١٩٤٢م ، و عام ١٩٤٩م و ١٩٥٠م ، ومسجل ذلك فى بعض أسماء مجالس الإدارات والأعضاء في تلك الدراسة في مختلف الصفحات.

(٣) تحليل الميزانية لشركة استندر أويل بمصر ، إحصاء الشركات المساهمة ١٩٤٩م ، ١٩٥٠م ، ص٨١٩ ؛

- Evelyn Baring Cromer: Modern Egypt, London, Macmillan, 1908, PP 650-653.

البترول و الممتلكات الأخرى أيا كان نوعها، ويجوز أن يكون للشركة مصلحة وأن تشترك بأية صفة كانت فى المشاريع المماثلة أو التي من شأنها تحقيق غرض الشركة في القطر المصري أو الخارج و أن تندمج فى هذه المشاريع أو تشتريها.

تطور رأس المال : بدأت الشركة أعمالها برأس مال قدره ٢٠٠٠٠ جنية مصري ممثل في ٤٠٠٠ سهم قيمة كل منها ٥ج.م دفع منها ١٤٥٠٠جنيه مصري و تسدد الباقي في سنة ١٩٣٩م[١]

نظام توزيع الأرباح: بموجب المادة ٥٦ من قانون تأسيس الشركة يوزع صافى ربح الشركة السنوي بعد خصم المصروفات العمومية و التكاليف الأخرى بالكيفية الآتية :

يستبعد أولاً ١٠% من الأرباح لتكوين المال الاحتياطي و يوقف هذا الاستبعاد متى بلغ هذا الاحتياطي ما يعادل نصف رأس مال الشركة ثم يرجع إليه حتماً مرة أخرى إذا مس الاحتياطي، ثم يؤخذ من الباقي مبلغ يتيح دفع فائدة للمساهمين عن أسهمهم مقدارها ٥ % إذا لم تسمح أرباح السنة بدفع هذه ألفائدة فلا يطالب بها من أرباح السنوات التالية، وبعد استبعاد ما ذكر يخصم من الباقي ١٠% لمكافأة مجلس الإدارة، أما الصافي بعد خصم كل ما تقدم فيصير توزيعه على المساهمين حصصاً نسبية، على أنه يمكن بناء على طلب مجلس الإدارة ترحيل كل هذا المبلغ أو بعضة أو تخصيصه لإنشاء احتياطي للطوارئ أو للاستهلاك غير العادي. [٢]

هذه الشركة أغلب أسهمها مملوكه لشركة مسجله فى بوخارست واسم تلك الشركة " باهوا " ومن ثم نجد الكثير من الغموض فى حركة وتسجيل بيانات تلك الشركة خاصة بعد أن وضعت تحت الحراسة العامة الإيطالية، ومن ثم فإن الشركة سجلت فى بياناتها أنها لم توزع ارباحاً لأنها سجلت خساره بلغت ٣٥٩٢٣ج.م عام ١٩٤١م، و حولت هذه الخسارة على حساب شركة باهوا. [٣]

كان من الطبيعي أن تكون بيانات الشركة التي وضعت تحت الحراسة بمثل هذا الغموض وهذا هو غير المعتاد فى الشركات الأجنبية إلا أنها شركة تعرضت للخضوع للحراسة العامة الإيطالية وما واكب الحرب العالمية الثانية من تنكيل بالخصوم ووضعهم تحت الحراسة والتفتيش.

---

(١) إحصاء الشركات المساهمة ١٩٤٢م ، مرجع سابق ، ص ٨١٤.

(٢) نفسه .

(٣) نفسه ، ص ٨١٦..

٤- الشركة المصرية المستقلة للبترول (تجارة و توزيع)

تأسست هذه الشركة بالإسكندرية عام ١٩٣٨م، واختلفت الشركة أنه كان على رأس إدارتها إثنين من الباشوات المصريين وهما حسن مظلوم باشا وعبد الرزاق أبو الخير باشا وأربعة من مجلس الإدارة بين مصريين وأجانب إلا أن المدير العام والمتحكم فى إدارة الشركة بشكل عملي أجنبي وذلك لخبرته واتصالاته برجال شركات البترول الأجنبية، بلغ رأس مال الشركة فى عام ١٩٣٨م مبلغ ١٠٠٠٠٠ ج.م ممثل فى ٢٥٠٠٠ سهم قيمة السهم ٤ جنيهات [١]، وفى عام ١٩٥٥م ظهر واضحاً تراجع نشاط الشركة مع استمرار وجود نفس المدير الأجنبي. [٢]

عمل الشركة : شراء وبيع وتوزيع في القطر المصري و في الخارج لحسابها الخاص أو لحساب الغير البترول والبنزين والمازوت والزيوت المعدنية وكافة منتجات ومستخرجات البترول وما يماثلها وكافة العمليات المنقولة والثابتة التي تتعلق بها ويجوز أن يكون للشركة مصلحة وأن تشترك بأية طريقة كانت فى مشروعات مماثلة لأعمالها من شأنها تحقيق أغراضها سواء أكان ذلك بالقطر المصري أم بالخارج وأن تندمج فيها أو تشتريها أو تضمها إليها.

تطور عمل الشركة : عقدت الشركة بتاريخ ١٤ اكتوبر سنة ١٩٣٨م اتفاقية مع شركة الاعتماد الإسكندري تقضى بأنه تنازل لها عن إدارة فرعها للبترول و باستعمال المنشآت الخاصة به مقابل اشتراكها فى الأرباح و الخسائر الناتجة من حساب مشترك بمعدل ٤٠%، وقد رأى مجلس الإدارة فيما بعد من المناسب إيقاف العمل بهذه الاتفاقية مقابل دفع مبلغ ٣٠٠٠ج.م صفقة واحدة من الشركة السألفة الذكر، هذا علاوة على مشاركتها أيضاً فى خسارة عام ١٩٤٠م وتم فسخ التعاقد بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٤٠م [٣] لم تحقق الشركة أرباحاً فى بداية تأسيسها، بل منيت بخسارة بلغت ٢٤٦٦٢ج.م، ولم تحقق الشركة أرباحاً إلا من بداية ١٩٤١م واستخدمت تلك الأرباح في تغطية الخسارة السابقة . [٤]

و فى عام ١٩٤٩م و ١٩٥٠م حققت الشركة أرباحاً بلغ صافيها ١١٥٨٧ج.م عام ١٩٤٥م واستمرت الأرباح في التصاعد في السنوات

(١) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، مرجع سابق ، ص ٨١٦.
(٢) نفسه ، ص ٨٦٤.
(٣) اتحاد الصناعات المصرية : الكتاب السنوي ١٩٥٥ - ١٩٥٦ م ، ص ٧٦٩.
(٤) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، مرجع سابق ، ص ٨١٤.

التالية ففي عام ١٩٤٦م بلغت ١١٨٧١ج.م وحتى عام ١٩٤٧م بلغت ١٢٦٢٤ ج.م و معدل نصيب السهم خمسة و خمسون قرشاً فى نفس عام ١٩٤٨م، وهذا بلاشك تطور كبير يعوض الخسارة التي منيت بها في بداية تأسيسها. (١)

الشركات التي تأسست في سنوات ١٩٣٧م / ١٩٣٨م للبحث و التنقيب عن البترول

١- شركة زيت البترول المصرية : تأسست هذه الشركة عام ١٩٣٧م فى مدينة القاهرة وعلى رأس إدارتها أشهر يهود مصر وهو أصلان قطاوي بك و له مشاركات أخرى فى شركات بترولية، ويشارك قطاوي بك في الإدارة أربعة من الأجانب ومعهم أحد المصريين، عمل الشركة الأساسي البحث والتنقيب رغم الصعوبات الناشئة عن قيام الحرب العالمية الثانية، وكان من الصعب على الشركة أن تستورد الآلات والمعدات اللازمة لاستخراج البترول، وقامة الشركة بالبحث الچيولوچى والطبيعي للوصول إلى معرفة طبقات وطبيعة الأراضي المصرح لها بالعمل فيها وهي المناطق الخارجة عن نطاق المناطق العسكرية، ووضعت الشركة أيضاً ضمن نشاطها إنتاج و تكرير البترول وتوزيعة على كافة فروعها وأقسامها فى داخل مصر وخارجها.

بلغ رأس مال الشركة عند تأسيسها ٢٠٠٠٠ ج.م دفع منه ربع المبلغ، وسدد المبلغ بالكامل عام ١٩٣٩م وفى نفس هذا العام أصدرت الشركة ٢٠٠٠٠ سهم جديدة، وحتى عام ١٩٤٢م لم تقم الشركة بتسجيل أرباح أو خسائر حتى عام ١٩٤٢م، هذا بالرغم من أن الشركة وضعت نظاماً محكماً لتوزيع كافة المبالغ والتكاليف على الأنشطة المختلفة والحركة فى حقول ميدان عمل البحث، مع ضبط أعمال الإدارة والإشراف. (٢)

٢- شركة تكساس المصرية للبترول :

تأسست الشركة للبحث و التنقيب عن البترول فى الإسكندرية فى الأول من فبراير١٩٣٧م، الشركة مصرية الجنسية شكلاً ولكن واقعاً و فعلاً الشركة أجنبية لها اصولها ومؤسسيها فى أمريكا وخارج مصر، كل أعضاء الإدارة أجانب ماعدا مصر واحد و هو عبد الرزاق أبوالخير باشا الذى نراه عضواً فى شركات بترول أخرى كثيرة، وهؤلاء الباشوات وضعوا كشكل وواجهه فقط للكثير من أعمال التسهيلات. (٣)

(١) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩-١٩٥٠م ، مرجع سابق ، ص ٨٦٦.
(٢) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، مرجع سابق ، ص ص ٧٩١-٧٩٢.
(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، ص ص ٧٩١-٧٩٢.

عمل الشركة : ممارسة كل أو بعض الأعمال الخاصة بإنتاج و تكرير و تخزين و توريد و توزيع البترول و منتجاته و الإتجار فيه على وجه العموم بجميع أصنافه و أنواعه و ذلك في حدود القوانين واللوائح المرعية و تنفيذاً لهذا الغرض يكون للشركة الحق فى التملك و الحيازة و البيع و الاستئجار و الإعداد والاستغلال للأراضي والأملاك التي يتخرج منها البترول و غيرها و كذلك الحصول على الرخص والامتيازات وجميع الحقوق والامتيازات الأخرى التي ترى الشركة الحصول عليها لتحقيق أغراضها أو لعلاقتها بهذه الأغراض وكذلك الحيازة والبحث والاستكشاف والاستئجار والتملك بطريق الترخيص أو الامتياز أو الشراء أو ما شابه ذلك لمنابع البترول الطبيعية ومنتجاته وكذلك حفرها واستغلالها وتحسينها وحفظها وتجهيزها للتكرير و جعلها فى حالة تعامل تجارى و صالحة للاستعمال ويجوز أن يكون للشركة أو ان تشترك بأية صفة كانت فى مشروعات مشابهة لغرضها أو من شأنها أن تساعد على تحقيق هذا الغرض سواء فى مصر أو خارجها كما يجوز لها أن تندمج فيها أو تشتريها أو تلحقها بها، ورأس مال الشركة ٥٠٠٠ سهم عادى وقيمة كل سهم أربع جنيهات، الشركة رأس مالها قاصر حتى ١٩٤٢م على أعمال التنقيب والاستكشاف ومن ثم لم تسجل أي حركة للأرباح و غير ذلك. [١]

٣ ـ شركة كاليفورنيا المصرية للبترول

تأسست هذه الشركة فى أول فبراير ١٩٣٧م فى مدينة الإسكندرية، النشاط والإدارة الأجنبية ما عدا مصري واحد هو نفسة عبد الرزاق باشا فى الشركة السابقة، نفس غرض وعمل الشركة هو نفس المكتوب فى نشاط وعمل الشركة السابقة وأيضاً اقتصر نشاط الشركة حتى ١٩٤٢م على أعمال التنقيب والاكتشاف في القطر المصري وطور سيناء، أسهم الشركة و رأسمالها هو نفس رأسمال ونشاط الشركة السابقة ولم توزع أية أرباح كسابقتها لاستغلال كل المال في أعمال البحث والتنقيب. [٢]

قرار تنظيم التداول للبترول الأبيض (الكيروسين) عام ١٩٤٠ م

أصبح أمراً ظاهراً أهمية البترول بكل مشتقاته واحتياج الشعوب والدول إلى منتجاته بعد أن أصبح إنتاجه في تزايد والحاجة إلية لا بديل

---

[١] نفسه ، ص ٧٧٩.

[٢] احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، مرجع سابق ، ص ص ٧٧٩ - ٧٨٠.

عنه ولا يمكن الرجوع لمصادر الطاقة التي استخدمت قبل ظهور البترول، وفى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩م، ١٩٤٥م) تزايد الاحتياج إلية بشكل أكبر، بل سيكون له دور أساسي فى حركة الجيوش، والقدرة على انتصارها ولن يتم لها ذلك إلا بتسيير احتياجها للبترول بكل مشتقاته فهو وقود المعركة و يترتب عليه الاستمرار أو التوقف و من ثم النصر أو الهزيمة، وفى مصر كان لابد من وضع ضوابط استخدام الكيروسين وهو أهم مشتقات البترول ولا يترك الأمر لأهواء السوق ومضاربات الموزعين والتجار وشركات البيع والتوزيع، ومن ثم استلزم تدخل وزارة التموين، فأصدرت قرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٠م لتنظيم تداول البترول الأبيض واستهلاكه، وصدر القرار فى ٨ أغسطس ١٩٤٠م. (١)
القرار الصادر مكون من ١٧ مادة كل مادة توصل للمادة التي تليها وهي كلها مواد مقننه وضابطة لاستهلاك الكيروسين، وتدل على أن مادة الكيروسين مادة لا غنى عنها، والقرار بقصد عدم التسيب أو التلاعب فى صرف الكميات المطلوبة وأن تكون بالقرار المناسب لكل بيت وكل أسرة في كل مكان فهي محدده بفترة زمنية تجدد وتصرف بموجب كوبونات معدة لذلك ومسجل عليها البيانات بدقه، ولا يعطى فرصه لإهدار العدل فى التوزيع وأن يكون الكيروسين متاحاً لكل من يطلبه بعد التحقق من البيانات والسجلات الرسمية.

و نتابع فيما يلى بعضاً من أهم بنود قرار قيود تداول الكيروسين و غيره من المنتجات البترولية

يكون تنظيم تداول البترول الأبيض (كيروسين) واستهلاكه خاضعاً للأحكام المبينة فى المواد الآتية ابتداء من التاريخ الذى يحدده وزير التموين والذى يعلن عنه فى الجريدة الرسمية، لا يجوز أن يبيع البترول الأبيض (كيروسين) بالجملة أو التفاريق (القطاعي) لغير الأفراد أو الشركات المرخص لهم، ويجوز لوزير التموين أن يسحب الرخصة عند مخألفة أحكام هذا القرار، يعطى كل مستهلك بطاقة تموين للبترول إذا طلب ذلك، ويكون لكل من بطاقات التموين للاستهلاك المنزلي ومن بطاقات التموين للاستهلاك الصناعي أو التجاري أو الزراعي طلب مستقل عن الآخر. (٢)

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢م ، مرجع سابق ، ص ص ٨٣١ - ٨٣٢.
(٢) القرارات والوثائق الرسمية ، وزارة التموين ، قرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٠م بشأن تنظيم التداول للبترول الأبيض (الكيروسين) واستهلاكه ، وزارة التجارة والصناعة ، الحكومة المصرية ، النشرة الاقتصادية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٤٠م ، ص ١٧٠.

وتقدم الطلبات ابتداءً من تاريخ نشر هذا القرار، يقدم طلب بطاقات الاستهلاك المنزلي من رب الأسرة ويتضمن بيان اسم الطالب وسنه وصناعته ومحل إقامته وأسماء الأشخاص الذين يقيمون معه وكمية ما يستهلكونه في المتوسط كل خمسة عشر يوماً، يقدم الطلب فى كل قسم بالمحافظات وفى كل بندر أو مركز بالمديريات إلى لجنة فرعية للبترول تشكل برئاسة المأمور من أحد الأعيان الذين يختارهم المحافظ أو المدير ومن معاون المالية في الأقسام والبنادر ومن مهندس الزراعة أو مهندس الري في المراكز، وفى الجهات الأخرى إلى لجنة من العمدة رئيساً ومن الصراف ومن أحد أعيان القرية الذين يختارهم المأمور ويجوز أن يكون فى كل شياخة فى الأقسام والبنادر لجان فرعية برئاسة أحد موظفي الحكومة المقيمين في الشياخة وعضوية إثنين من الأعيان يعينهم المأمور، وفي هذه الحالة تقدم الطلبات إلى اللجان المذكورة وتعمل هذه اللجان تحت إشراف لجنة القسم أو البندر، وتختص اللجان بفحص وتحقيق الطلبات المقدمة من الأشخاص المقيمين فى دائرة عملها وبإعطاء بطاقات التموين، تقدم طلبات الاستهلاك الصناعي و التجاري والزراعي على النموذج الذى تعده لذلك وزارة التموين إلى اللجان الفرعية التي ترسلها مع ملاحظاتها إلى اللجان المختصة وينبغي للطالب أن يقدم البيانات التكميلية التي تطلب منه عن محله أو عمله أو عن كميات البترول التي كان يستهلكها، ويجب عليه أن يمكن مندوبي وزارة التموين أو اللجان المختصة من القيام بما يرونه من التحقيقات. [١]

وهذا القرار يبين بجلاء أهمية الكيروسين لكل مواطن مصري في ذلك التوقيت، ولذلك تشكلت لجان للبترول في كل محافظة أو مديرية تشكل من :

- المحافظ أو المدير أو من ينوب عنه (رئيساً)
- مندوب عن وزارة التموين (عضواً)
- مندوب عن وزارة التجارة والصناعة (عضواً)
- مندوب عن مصلحة الميكانيكا والكهرباء (عضواً)
- مندوبين عن الشركات التي يكون لها مخازن أو توكيلات بالمحافظة أو بالمديرية (أعضاء)
- إثنين من الأعيان ينتخبهما المحافظ أو المدير (أعضاء)

و يكون لهذه اللجان ما للجان المنصوص عليها من الاختصاصات بالنسبة المشار إليها، كما يكون لها الإشراف على أعمال اللجان الفرعية، وتنظر

[١] القرارات والوثائق الرسمية ، وزارة التموين ، مرجع سابق ، ص ١٧٠.

هذه اللجنة في الشكاوى التي ترفع ضد قرارات اللجان الفرعية وتنشأ بوزارة التموين لجنة مركزية للبترول تشكل على الوجه الآتي :

- وكيل وزارة المالية للمساحة و المناجم (رئيساً)
- مندوب عن وزارة التموين (عضواً)
- مندوب عن وزارة التجارة و الصناعة (عضواً)
- مندوب عن وزارة الداخلية (عضواً)
- مندوب عن وزارة الأشغال العمومية (عضواً)
- ثلاثة من ممثلي شركات إنتاج البترول أو استيراده يعينهم وزير التموين(أعضاء) [١]

تختص اللجنة المركزية للبترول بالمهام التالية:

١. جمع الإحصاءات والبيانات الخاصة بتموين البلاد بالبترول.
٢. تحديد الطوائف المختلفة للمستهلكين وتضع القواعد التي تتبع في ترتيب طلاب البطاقات فى تلك الطوائف و تعين الكميات التي يمكن توزيعها عن الخمسة عشر يوماً التالية لكل طائفة من المستهلكين.
٣. وضع القواعد التي تتبع لتحديد الكميات التي يمكن توزيعها لمختلف أصناف المحلات و الأعمال الصناعية و التجارية و الزراعية.
٤. تسند إلى موظفي الوزارات و المصالح او المحافظات أو المديريات الذين تختارهم الجهات المذكورة بمهمات المراجعة و التحقيق.
٥. عرض على وزير التموين كل اقتراح خاص بتنظيم أو سير الطريقة التي يرتبها هذا القرار.

و لهذه اللجنة الإشراف الأعلى على لجان المحافظات والمديريات، وتكون بطاقات تموين البترول على النموذج المرافق لهذا القرار بحسب ما إذا كان البترول مطلوباً للاستهلاك المنزلي أو للاستهلاك الصناعي أو التجاري أو الزراعي، ويعطى حامل كل بطاقة تذاكر توزيع كل تذكرة عن خمسة عشر يوماً للاستهلاك المنزلي، أما الاستهلاك الآخر فيجوز أن تحدد منه التذكرة من ثمانية أيام إلى شهر إذا كان الاستهلاك مضطردا دائماً أو لفترة معينة إذا كان الاستهلاك منقطعاً أو فصلياً، ويجب أن يبين فى التذكرة نمرة البطاقة ومقدار البترول المرخص به والمدة التي أعطيت التذكرة عنها، ويجب دائماً أن تقدم البطاقات مع تذكرة التوزيع، وألا تستعمل البطاقة والتذكرة فى غير دائرة اللجنة التي صرفتها أو لغير المدة التي ذكرت عنها. [٢]

---

[١] القرارات والوثائق الرسمية ، وزارة التموين ، مرجع سابق ، ص ١٧٠.

[٢] القرارات والوثائق الرسمية ، وزارة التموين ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٠-١٧١.

استطردت فى عرض أكثر مواد قرار توزيع المنتجات البترولية وعلى الأخص الكيروسين، ذلك أن المواد و البنود فى القانون تؤكد أن الكيروسين و استخدامه كان استخداماً لابد منه، والبديل هو العودة إلى الخلف إلى استخدام القش وحطب الذرة والقطن كوقود فى المنازل أو العودة لاستخدام الفحم في المصانع وغيرها، وهذا كان لا يمكن أن يحدث أبداً فى عصر البترول الذى شاع استخدامه وكان البحث عنه والتنقيب في أماكن استخراجه يشكل صراعاً محتدماً بين الحكومات، ذلك أن استخدامه كما ذكرنا يترتب عليه الحكم على الدولة من حيث استدامة تقدمها الحضاري والعكس والأكثر يترتب عليه نصر القوات المتحاربة أو هزيمتها، فكما قيل أن قطرة البترول تساوى وقتها قطرة دم، وبشهادة بعض من كبار السن فى دمياط، يتذكر أيام الحرب العالمية الثانية وكيف كان يوزع الكيروسين الذى كان شيئاً جديداً ومبهراً فيقول " كانت تمر فى شوارع مدينة دمياط وقراها عربة عليها برميل الكيروسين، يجرها خيول ومعها الموزع الذى يستلم الكوبون من المواطن، ويأخذ مقدار الكمية المحددة فى هذا الكوبون، وكانت الكمية محددة لاستخدامنا بالكاد، وعلى قدر المطلوب بالضبط، بحيث ما أن تنتهى مدة الكوبون وهي في الغالب أسبوعين إلا وتحتاج الكوبون الثاني الذى تقوم بصرفه فى الموعد المحدد". (١)

ويقول آخر:" كانت هناك لجنة فى المركز تتابع عملية التوزيع والعمدة وشيخ البلد فى القرية هو الآخر يتابع التوزيع وكانت هناك شكاوى وطلبات زيادة الكمية على حسب عدد أفراد الأسرة، والأكثر من ذلك أن هنالك لجنة عليا من المحافظة كانت هي أيضاً تتابع وتمر وتسأل السكان فى المدينة والقرى وتسجل الآراء والطلبات، ويترتب على ذلك تحديد الكميات المقررة بشكل دوري حسب زيادة أعداد أفراد الأسرة أو نقصانها، لقد كان الكيروسين يساوى الذهب لشيوع استخدامه والضرورة الملحة فى وجوده فى كل منزل ". (٢)

البترول المصري و أثره في مجهود الحلفاء الحربى فى الحرب العالمية الثانية

لم تكن مصر في يوم ما في عداد الممالك التي امتازت بإنتاج البترول غير أنها بالرغم من ذلك قامت بدور حاسم فى الحربين العالميين كمورد للبترول على جانب من الأهمية للحلفاء، وقد كان من توافق

(١) مقابله مع مقابلة مع محمد عثمان صبح ، مواليد ١٩٤٤م ، بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٢٢م ، في مدينة دمياط.

(٢) مقابله مع مقابلة مع حسن محمود عماشة ، مواليد ١٩٤٠م ، بتاريخ ٧ مايو ٢٠٢٢م ، في مدينة دمياط.

الصدف أن يكون فى استطاعتها زيادة انتاجها فى ظروف حرجة وقد عاون موقعها الجغرافي ألفريد على توجيه الكميات المطلوبة إلى مختلف الجهات فى أقصر وقت، وكان لها إبان سنين الحرب الأخيرة المرتبة التالية لبريطانيا بصفتها قاعدة استراتيجية لتموين جيوش الحلفاء وقد كان العمل على تهيئة هذه القاعدة وتدعيمها بجميع الوسائل وتزويدها بكميات وفيرة من البترول لتلبية الطلبات العديدة التي تطلبتها ظروف الحرب الشغل الشاغل للعسكريين، نعم إن العراق يزخر بموارد عظيمة من البترول ولكن استغلالها مرتبط بطاقة عملية التكرير وسعة الأنابيب الناقلة، أما حقول الخليج العربي الغنية فإن الطريق اليها كان سهلاً ولكن سرعان ما اندلعت نيران الحرب حتى انقلبت الحال رأساً على عقب فتوقفت الملاحة فى البحر الأبيض المتوسط وتعرضت الملاحة فى البحر الأحمر لهجمات الطائرات المعادية من الجو وغواصاته فى البحر، يضاف إلى ذلك أن خسارة الحلفاء من السفن الناقلة للبترول قد استفحلت بدرجة لم يسبق لها نظير هذا بالرغم من الطلبات الملحة من كل صوب على هذه المادة الثمينة، فإزاء هذه الظروف مجتمعة ما كان لجيوش الحلفاء في مصر وفي شمال أفريقية لتحرز النصر الذى وصلت إليه لو لم تكن مصر مورداً للإنتاج المحلى وقاعدة للتكرير فى امكانها تلبية جزء من حاجة هذه الجيوش وتوفير وسائل المعيشة لها. (١)

وتقوم شركة حقول النفط الإنجليزية المصرية لسنوات بإنتاج البترول محلياً وقد انتجت الشركة فى أوائل عام ١٩٣٩م من ينابيع الغردقة الواقعة على البحر الأحمر على مسافة ٢٠٠ ميل جنوب شرقي السويس حوالى ٢٠٠٠ برميل يومياً، ومن حسن التوفيق أن اكتشف قبل نشوب الحرب بثمانية عشر شهراً نبع جديد في رأس غارب على بعد ١٠٠ ميل شمال غربي الغردقة وهو أقرب للسويس منه للغردقة ولم يأت شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩م حتى أمكن زيادة المنتج من هذا النبع الى ١٥٠٠٠ برميل يومياً، وبالرغم من زيادة الكميات المنتجة فقد كان لقصر المسافة أثر مباشر فى تذليل صعوبة تسليم البترول الخام إلى معمل التكرير بالسويس، ويوجد تشابه يلفت الأنظار بين هذين النبعين فكل منهما اكتشف قبيل حرب، فنبع الغردقة اكتشف قبل الحرب العالمية الأولى ونبع رأس غارب عثر عليه قبيل اشتعال الحرب العالمية الثانية، فكان كلاهما عامل من عوامل نصر الجيوش المتحألفة الزاحفة من القطر المصري، كما أن البترول المصري يمتاز بخاصية تماسك سائلة غير أنه قد يحدث أن تتسرب المياه الى الآبار فتلوثها وهي مشكلة شغلت أذهان

(١) راغب عبده : البترول المصرى وأثره فى مجهود الحلفاء الحربى ص ١٠ ؛
- Petroleum Press Service : may 1945

المنوط بهم إدارتها فاستدعت إجراء تجارب متعددة للاحتفاظ بمستوى الإنتاج وإرساله سائلاً صالحاً لمعامل التكرير وقد اسفرت هذه الجهود عن نجاح إلا أنه قامت صعوبات أخرى وهي احتواء البترول الخام على أملاح تزيد كثيراً عن نسبة ما يحتويه من الماء وهي صعوبة لم يكن من المتيسر التغلب عليها، هذا وقد اتخذت الاحتياطات مع السلطات صاحبة الشأن لوقاية حقول البترول من أخطار الغارات الجوية خلال الحرب فلم تحدث أضرار ذات بال عدا إغراق ناقلة بترول وتلف يسير للأنابيب الناقلة له وذلك إلى نهاية عام ١٩٤٢م واستمرت عملية الشحن من الحقول الى معامل الشركات، وهناك صعوبة أخرى اعترضت حقول النفط الإنجليزية المصرية وهي الحاجة إلى توسيع منشئات معامل التكرير بالسويس لتواجه الزيادة الكبيرة خلال الحرب التي لم يعمل لها حساب، ولما كانت الغردقة هي المورد الرئيسي فلم يكن هناك داع لتوسيع معامل التكرير بالسويس ولكن حينما اكتشف نبع رأس غارب واشتعلت نيران الحرب الأخيرة بمدة قصيرة أصبح من المتعذر الاستمرار على قاعدة برنامج السلم إلا أنه أمكن الاستغناء عن توسيع المعامل بإجراء ضبط المحركات وإضافة يسيرة نسبياً للآلات وبذلك زيدت قوة البخار عما كانت عليه وقت السلم، وقد استنفدت أداة الحرب كميات جوهرية من البترول المكرر ونصف المنتج من وقود السيارات وغيرها واستهلك المدنيون الباقي في إدارة وسائل النقل الرئيسية التي كانت عاملاً قوياً فى نجدة أداة الحرب الأخيرة، أما الكيروسين المنتج المستعمل فى الإضاءة والطبخ فكان له دوره أيضاً فى تسيير الحياه المعيشية للشعب، أما زيت الوقود المنتج فقد استعملت كمياته كلها فى تسيير قطارات مصلحة سكك حديد الحكومة المصرية وفي إدارة وسائل النقل بالقطر مما كان له أثره فى خفض المستورد من الخارج من الفحم الى الحد الأدنى، واستخدمت كميات وفيرة منه كذلك في الصناعات المحلية كالأسمنت مثلاً الذى استهلكت السلطات العسكرية مقادير ضخمة منه، واستعمل الأسفلت المنتج من معامل تكرير السويس فى رصف الطرق وتشييد المطارات، ولا يعوزنا الدليل على ما كان عليه البترول المصري من أثر فعال في النصر الذى حازة الحلفاء إذ لو أريد جلب ما يعدل كمية المنتج محلياً لاقتضى ذلك تخصيص عدد من ناقلات البترول ما كان فى إمكانها لترسو فى مياه محميه إلا لأمد قصير، ومن جهة أخرى فإن الخسائر التي منيت بها سفن الحلفاء كانت تحول دون استيراد الكميات المطلوبة بأكملها من مصادر أخرى ولو أن الكميات المنتجة محلياً كانت ضئيلة نسبياً إلا أنها كانت ذات شأن خطير فى القضاء على

قوات ايطاليا المسلحة وفي طرد جيوش روميل، والتي كانت جاثمه على الأبواب، مهددة القطر المصري والشرق الأوسط قاطبة بالغزو. [١]

ومجمل القول أن صناعة البترول فى مصر قد قامت حقاً لأجل خدمة قضية الحلفاء، ولم يكن لمصر فى الحرب ناقة ولا جمل و لكنها السيادة والسيطرة الاستعمارية أضف لذلك أن حقول النفط والسيادة عليها سيادة وسيطرة أجنبيه وعلى وجه التحديد إنجليزيه، فقد كانت شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية ليمتد هي البادئة والمتحكمة والشركات التي تلتها أيضاً شركات أجنبيه القاسم المشترك فيها إنجليزي ويهودي وغيرهم من الأجانب فهم المتصدرون في الحرب على رأس دول الحلفاء وهم المسيطرون على إنتاج البترول والأهم هم حكام مصر ألفعليين بواسطة المعتمد البريطاني المقيم الحاكم لمصر. [٢]

قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م وأثرها على قطاع البترول و انتاجه

كانت الثورة المصرية بعد قيامها في أمس الحاجه الى زيادة مواردها في كل قطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي، وفي أمس الحاجه بشكل خاص الى المعادن وأهمها البترول الذى أصبح سلعه استراتيجيه لاغنى عنها أبداً وهي أحد أهم مقومات التقدم فى العمل والإنتاج، وكانت مصر فى حاجة الى تنشيط أبحاث البترول والكشف عن مناطق انتاجه فى كل شبر من أرض مصر فى الصحارى أو فى أعماق البحار ومعاودة الأبحاث التي بدأت منذ ١٩٤٩م. [٣]

صدور القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣م بشأن المناجم و المحاجر و استخراج البترول

كان لصدور القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣م بشأن المناجم والمحاجر أثر واضح بين المشتغلين بصناعة البترول والتعدين خصوصاً في النصف الثاني من العام بفضل التعديلات الجوهرية التي أدخلها على النظم التي كان معمولاً بها فى ظل القانون الملغى رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨م، فقد استحدث التشريع الجديد مرحلتي الكشف بالنسبة لخامات المعادن والاستطلاع بالنسبة لخامات البترول الوقود، نظراً لما تبين من

---

[١] صحيفة التجارة والصناعه : مراقبة المشروعات والبحوث الفنيه وزارة التجارة والصناعه ، العدد الثانى ، أبريل ، مايو ، يونيو ١٩٤٦م ، السنة الخامسة ، ص ١٤٦.

[٢] راغب عبده المرجع السابق ص ١١.

[٣] مصلحة الشركات محفظة رقم (١٥٨) ، ملف ١٨٢ _ ٣ /٥٩٦ جـ٣ ، ص١٠ ؛
- The Anglo – Egyptian oil field: op.cit .P45. ; A.E.Croucley : The Investment of foreign Capital in Egyptian Companies, PP 6-8.

ضرورة القيام بأبحاث تمهيديه لاختيار المناطق التي تطلب عنها تراخيص البحث، واستعاض عن نظام الحدين ـ الأدنى والأقصى ـ للإتاوة بتحديد نسبه مئوية ثابته لها لما لهذا التثبيت من إعلان مبدأ المساواة بالنسبة لجميع المذكورين، وخفضت بعض الإتاوات بقصد تشجيع البحث و استغلال الثروة المعدنية في البلاد، وحددت مدد ترخيص الكشف بثلاثة أشهر غير قابلة للتجديد وأقصى المدة التي يجوز تجديد ترخيص البحث فيها أربع سنوات، وألغى القيد الذى كان يقضى بألا تمنح عقود الاستغلال إلا لشركات مساهمه مصريه مؤسسه أو تحت التأسيس، وفتح الباب بذلك لكل من تتوفر فيه شروط البحث والاستغلال أياً كان جنسيته، كذلك تضمن القانون احكاماً خاصه بالبحث عن البترول في الصحراء الغربية روعي فيها تشجيع البحث فى تلك المناطق واجتذاب الشركات إليها بتقرير مميزات خاصه تتعلق بمساحة تراخيص البحث وفئات الإيجار والإتاوة خلال الخمس سنوات التاليه لصدور القانون، وأخيراً استحدث القانون الترخيص بصفه مؤقته حددت بمدة خمسة عشر شهراً لوزير التجارة والصناعة بأن يعهد بالبحث عن المواد البترولية المعدنية وباستغلال المناجم والمحاجر إلى شركة أو جمعيه أو مؤسسه خاصه استثناء من أحكام هذا القانون لمواجهة أحوال الاستثناء التي قد تقتضيها المصلحة العامة. (٤)

إنتاج البترول عام ١٩٥٠م / ١٩٥٣م

وقد بلغ مجموع الإنتاج لسنة ١٩٥٣م ٣،٢٤٦،٤٧٩ طناً أي بنسبة ٠٩٢،٥% من إنتاج عام ١٩٥٠م بينما كان إنتاج سنة ١٩٥٢ ٣،٥٨٥،٦٥٨ طنا بنسبة ١٠٤،٤% من نفس العام، وكانت في عام ١٩٥٣م نسبة إنتاج ٩٠% من إنتاج عام ١٩٥٢م، وقد زاد إنتاج البترول زيادة طفيفة رغم الصعاب التي مازالت تعترض العلاقة القانونية بين الحكومة والشركات، وجملة إنتاج معامل التكرير ٢،٣٧٦،٣٣٠ متراً مكعباً مقابل ٢،٢٠٤،٣٠٠ متر مكعب في سنة ١٩٥٢م و ٢،١٩١،٢٠٠ متر مكعب في سنة ١٩٥٠م. (٥)

(٤) اتحاد الصناعات المصريه ، الكتاب السنوى ٥٣ / ١٩٥٤م ، ص ٨٨ .
(٥) اتحاد الصناعات المصريه ، الكتاب السنوى ٥٣ / ١٩٥٤م ، ص ٨٨.

جدول (٥)
إنتاج البترول الخام حسب الآبار في السنوات من ١٩٥٠م إلى ١٩٥٣م بالمتر المكعب

المدينة	١٩٥٠م	١٩٥١م	١٩٥٢م	١٩٥٣م
الغردقة	٣٨،٥٠٠	٤٣،٨٠٠	٣٩،٩٠٠	٣٨،٣٢٢
رأس غارب	١،١٤٩،٠٠٠	١،١٦١،٧٠٠	١،٢٠٠،٠٠٠	١،٢١٥،٠٩٠
سدر	٦١٨،٥٠٠	٥٤٣،٣٠٠	٣٤٧،٢٠٠	٣٤٤،٤٠٦
عسل	٥٥٩،٤٠٠	٦١٩،٢٠٠	٧٩٦،٦٠٠	٧٩٠،٦٠٢
المجموع	٢،٣٦٥،٤٠٠	٢،٣٦٨،٠٠٠	٢،٣٨٣،٧٠٠	٢،٣٨٨،٤٢٠

وما زال إنتاج مصر من البترول يعد ضئيلاً بالنسبة إلى إنتاج بلاد الشرق الأوسط الأخرى كما يتضح من الجدول التالي:-

جدول (٦)
إنتاج مصر من البترول بالنسبة إلى إنتاج بلاد الشرق الأوسط

الدولة	١٩٤٨م	١٩٥٠م	١٩٥٢م	١٩٥٣م	
الكويت	٦،٤٠٠	١٧،٢٩١	٣٧،٦٣٧	٤٣،٠٠٠	ألف م^3
المملكة العربية السعودية	١٩،٢٦٠	٢٦،١٩٧	٤٠،٥٠٩	٤١،٠٠٠	ألف م^3
العراق	٣،٤٢٧	٦،٤٨٠	١٨،٨٤٣	٢٨،٢٠٠	ألف م^3
مصر	١،٩١٤	٢،٣٤٠	٢،٣٥٠	٢،٥٠٠	ألف م^3
البحرين	١،٥٠٠	١،٥١٢	١،٥١٠	١،٥٠٠	ألف م^3
إيران	٢٥،٢٦٩	٣٢،٢٥٨	١،٣٤٨	١،٢٠٠	ألف م^3
تركيا	٠٠٠	١٧	٢٢	٢٥	ألف م^3
مجموع إنتاج الشرق الأوسط	٥٧،٧٧٧٠	٨٧،٧٢٧	١٠٥،٥١٦	١٢١،٦٢٥	ألف م^3
مجموع إنتاج العالم	٤٧١،١٠٦	٥٢٤،٨٣٢	٦٢١،٨٨٠	٦٠٤،٢١٥	ألف م^3

وفي نفس الوقت تضطر زيادة استهلاك البلاد من المنتجات البترولية المختلفة كما يتضح من البيان التالي:

جدول (٧)
استهلاك البلاد من المنتجات البترولية المختلفة بالأمتار المكعبة

المنتجات				تقدير	تقدير
١٩٥٠م		١٩٥٢م	١٩٥٣م	١٩٥٤م	١٩٥٥م
جازولين للطيران	٣٧٧٠٠	٣٠٨٠٠	٣٣٦٠٠	٠٠٠	٠٠٠
بنزين	٢٤٤٢٠٠	٢٥٦٨٠٠	٢٥٧٠٠٠	٢٤٩٠٠٠	٢٥٦٠٠٠
كيروسين	٥٦٣٩٠٠	٦٧٧٠٠٠	٧٢٩،٠٠٠	٧٤٧٠٠٠	٧٧٠٠٠٠
زيت ديزل	٣٥٤٩٠٠	٣٤٩٨٠٠	٣٤٩٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٢٢٢٠٠٠
زيت أفلن " مازوت"	١٦٢٦٩٠٠	١٧٩٦٠٠٠	١٨١٥٠٠٠	١٨٢٥٠٠٠	١٨٣٥٠٠٠
زيت نفط معدني	٤٠٤٠٠	٤٠٢٠٠	٣٣٨٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
زيت تشحيم	٣٩٥٠٠	٤٠٧٠٠	٣٣٨٠٠	٣٤٠٠٠	٣٦٠٠٠
البوتاجاز	٠٠٠	٣٢٥٠	٤٣٧٠	٥٠٠٠	-٥٥٠٠ ٦٠٠٠
الجملة	٢٩٠٧٥٠٠	٣١٩٤٥٥٠	٣٢٥٥٥٧٠	٣١٢٠٠٠٠	٣١٦٤٥٠٠

وترجع الزيادة الملحوظة على الأخص في المازوت والكيروسين والبنزين والبوتاجاز إلى ارتفاع مستوى المعيشة والتوسع الصناعي، وكان توزيع المازوت خلال عام ١٩٥٣م ٧٦٢،٠٠٠ متر مكعب للسكك الحديدية والبواخر الساحلية وزوارق الميناء والنيل (٤٢%) و ٧٤٣،٨٠٠ متر مكعب للصناعة (٤١%) و٢١٨،٥٠٠ متر مكعب للمرافق العامة وصناعة الكهرباء (١٢%) و ٩٠،٤٠٠ متر مكعب للزراعة والرب ي (٥%). [٦]

وقد زاد المستورد من المنتجات البترولية المختلفة حتى بلغ المرتبة الثانية بين سائر الواردات في عام ١٩٥٣م وكان المقدار ١،٠٦٧،٣٧٣ مترا مكعبا قيمتها ١٣،٧٦٠،٠٠٠ جنيه مصري مقابل ٩١٠،٧٠٠ متر مكعب قيمتها حوالي ١٣ مليوناً من الجنيهات في عام ١٩٥٢م و ٧٧٧،٠٠٠ متر مكعب قيمتها حوالي عشرة ملايين من الجنيهات في سنة ١٩٥٢م، وفيما يلي بيان بأسعار أهم المنتجات المحلية خلال عام ١٩٥٣م:

جدول (٨) بأسعار أهم المنتجات المحلية خلال عام ١٩٥٣م

الجهة	الكيروسين لكل ٤ جالون	جازولين موتورات لكل ٤ جالون	زيت ديزل للطن	زيت الغاز للطن	زيت الافران (مازوت) للطن
بالقرش					
السويس	١٨	٦٨	١٢٨٢	١٣٧٠	٥٥٠
الاسكندرية	١٨	٦٨	١٢٨٢	١٣٧٠	٦٦٢
القاهرة	١٩	٧١،٨	١٣٨١	١٤٦٩	٦٦١

[٦] اتحاد الصناعات المصريه ، الكتاب السنوى ٥٣ / ١٩٥٤م ، ص ٨٨.

سعر البيع للطن في: السويس ٥٥٠ قرشا – بورسعيد ٦٥٣ قرشا – الاسكندرية ٦٦٢ قرشا – القاهرة ٦٦١ قرشا.
ويدخل في هذه الأسعار مصروفات النقل والأضافات الأخرى عليها حتى تسليمها للمستهلك، وقد قدرت جملة الإنتاج من البترول المحلي بمبلغ ٥٣٧،٦٤٨ ج.م. في عام ٥٣ / ١٩٥٤م. (٧)
وقد عمد المسؤولون لتوفير أكبر قدر من العملة الصعبة التي تدفع في استيراد المنتجات البترولية المختلفة الى توسيع معمل البترول الحكومي بالسويس لزيادة مقدرته الإنتاجية من ٣٥٠،٠٠٠ الى حوالي مليون ونصف من الأمتار المكعبة وذلك حتى يمكن الاعتماد عليه في تكرير كميات أكبر من البترول الخام الأجنبي بدلا من استيراده مكررا. (٨)
الحكومة المصرية تصدر قرارات و قوانين تحكم و تنظم السجلات البترولية ١٩٥٥م.
القرار الأول فى أغسطس ١٩٥٥م: يشدد على وكلاء و مديري شركات البترول في مصر بضرورة ضبط وإحكام السيطرة على السجلات التى يسجل فيها بكل دقه المواد البترولية والزيوت المعدنية المنتجة من الحقول المعدنية بكل دقه والمتصرف بنفس الدقة في نهاية كل شهر وأن تكون البيانات مطابقة للموجود فى المخازن والمستودعات، وأن ترسل تلك البيانات والسجلات إلى الجهات المختصة بمراقبة التموين في مناطق وجودهم وفي المدة المحددة وبدون أي تباطئ، وكل هذه السجلات فى مختلف أماكن حفظها خاضعه للتفتيش والمراجعة. (٩)
والقصد من هذا القرار عدم التلاعب بصرف مواد تموين المنتجات البترولية أو خروجها عن دائرة الاختصاص و الإشراف.
القرار الثاني في نوفمبر ١٩٥٥م: وهو بقصد مراقبة الإنتاج والمخزن منه وتصرفه ومقادير الوارد والمنصرف وأهم ما جاء فيه ما يلى :
على المسئولين عن ادارة الشركات المشتغلة بإنتاج أو استيراد أو توزيع المواد البترولية والزيوت المعدنية أن يرسلوا بياناً بكتاب موصى عليه فى ميعاد لا يجاوز الأسبوع الثالث من كل شهر إلى كل من " مراقبة الاستيلاء والتوزيع " بوزارة التموين و " الثروة المعدنية " بوزارة التجارة والصناعة مشتملاً على :

(٧) اتحاد الصناعات المصريه ، الكتاب السنوى ٥٣ / ١٩٥٤م ، ص ص ٨٦-٨٧.
(8) Annuaire statistique 1951-1952, 1952-1953,195-1954 , Republique D,Egypte , Department de la statistique et du , Recensement , Le caire 1956 , p 232.
(٩) اتحاد الصناعات المصريه ٥٣ -١٩٥٤م ، ص ٨٧.

١. مقادير المواد البترولية والزيوت المعدنية الموجودة في حيازة الشركة في اليوم الأول من الشهر السابق.
٢. المقادير المنتجة محلياً والمستوردة من هذه المواد خلال الشهر السابق.
٣. المقادير التي تم صرفها خلال الشهر السابق إلى ألفروع والوكلاء والمتعهدين والمستهلكين على أن يبين فى الكتاب المرسل إلى مصلحة المناجم والمحاجر ما صرف لكل منهم على حدة.
٤. مقادير المواد البترولية التي ترد لحسابهم إلى الموانئ المصرية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الانتهاء من تفريغها مع ذكر الميناء الذى فرغت فيه. (١٠)

إنشاء هيئة عامه لشئون البترول ١٩٥٦م

من أهم قرارات متابعة إنتاج البترول ومشتقاته، إنشاء الهيئة العامة لشئون البترول فى إبريل ١٩٥٦م، وهذه الهيئة تلحق بوزارة التجارة والصناعة، وأن تكون لتلك الهيئة شخصيه اعتباريه مستقله تحكم وتنظم إنتاج البترول وتكريره فى مصر.

و من أهم ما جاء في اختصاص الهيئة ونظام عملها ما يلى :

مادة ١ ـ تنشأ هيئة عامة تلحق بوزارة التجارة والصناعة يطلق عليها (الهيئة العامة لشئون البترول) وتكون لها شخصيه اعتباريه مستقله وتختص بإدارة معمل تكرير البترول الحكومي وجميع المنشآت العامة التي تختص بالمواد البترولية ومشتقاتها، ولها القيام بجميع عمليات إنتاج المواد البترولية وتكريرها وشرائها وبيعها ونقلها وتوزيعها، كما يؤخذ رأيها مقدماً فى شئون منح تراخيص البحث وعقود الاستغلال ومناطق الحماية عن البترول، ويجوز للهيئة أن تشترك مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهه بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها فى جمهورية مصر أو فى الخارج أو أن تشتريها أو تدمجها فيها أو تلحقها بها.

مادة ٢ ـ يكون لهذه الهيئة مجلس ادارة وهو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها طبقاً لأحكام هذا القانون وذلك دون التقيد بالنظم الإدارية والمالية المتبعة في مصالح الحكومة وعلى الأخص :-

١. إصدار القرارات واللوائح الخاصة بالإدارة وضبط العمل وحسن سيرة وتشكيل اللجان اللازمة لأعمال الشراء والبيع والبت فى العطاءات طبقاً للائحة التي يضعها المجلس ويقرها مجلس الوزراء.

(١٠) الوقائع المصريه العدد ٦٥ فى ٢٥ أغسطس ١٩٥٥م .

٢. الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للهيئة قبل عرضها على الجهات المختصة.
٣. النقل من باب إلى باب من أبواب الميزانية قبل عرضه على الجهات المختصة، والنقل من بند إلى بند.
٤. الموافقة على مشروع الحساب الختامي للهيئة متضمناً جميع الإيرادات والمصروفات، على أن يراعى في إعداده القواعد التجارية السليمة، للمجلس أن يستعين فى ذلك بمن يشاء من الفنيين والخبراء المحاسبين. (١١)

أصبحت الهيئة العامة لشئون البترول بها كامل السيطرة والإدارة في كثير من قرارات جوهريه تحكم عمل إنتاج البترول وتخزينه ومتابعة هذا الرصيد أول بأول بما يتلاءم مع الاستهلاك المحلى والتصدير فى بعض المنتجات ومن ثم كان على تلك الهيئة تعيين الفنيين والمحاسبين والخبراء بما يعطى للعمل انضباطه ودقته والأمان الكامل فى المعلومات والسجلات وحرصت الحكومة على متابعة تلك الهيئة أول بأول بما يتلاءم مع الحاجه إلى البترول وخاماته ومشتقاته، وخضعت لرقابة مجلس الوزراء ولديوان عام المحاسبة، وكانت الهيئة من بداية عملها نموذج يحتذى بما طبقته من لوائح و قوانين حكمت الإدارة من أول قيادتها وحتى مخازن ومستودعات حفظ البترول فى عموم مصر. (١٢)

عموماً فثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م كان لها مردود هائل على صناعة البترول المصرية من أهم تلك التأثيرات تأميم شركتي آبار الزيوت الإنجليزية، والتي كانت تمتلك حقول بترول بالصحراء الشرقية، ومعمل تكرير بالسويس، وشركة توزيع المنتجات بالسوق المصرية. فبعد أن بدأ العدوان الثلاثي مساء ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦م أصدر عبد الناصر عدة قرارات :-

أولها : "استرداد كل منابع البترول المصري من الشركات الإنجليزية التي كانت تحتكرها وتم الاستيلاء عليها في نفس اليوم واعتبرها عبدالناصر خطة مكملة لتأميم قناة السويس ١٩٥٦م حتي لا يتعطل إمداد البلاد بالمواد البترولية، ولذلك قامت إدارة التعبئة بوضع مديرين الأكفاء علي المصانع المختلفة التي يلزم إنتاجها للمجهود الحربي (١٣) ونشرت جريدة الأهرام ٢ نوفمبر ١٩٥٦م خبراً عن الاستيلاء علي

(١١) الوقائع المصريه العدد ٨٩ فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٥م.
(١٢) الوقائع المصريه العدد ٢٦ مكرر فى ١ أبريل ١٩٥٦م.
(١٣) عبد الرحمن فريد : الحراسة علي أموال المعتقلين ورعايا الأعداء ، دار المعارف ، ١٩٥٧م ، ص٣٥.

شركات البترول الإنجليزية والفرنسية وفرض الحراسة علي أموال الإنجليز والفرنسين المقيمين في مصر وسائر ممتلكاتهم [١٤]

وعن هذه الاجراءات يقول هيكل "أصدر عبد الناصر في يوم الجمعة ١ نوفمبر ١٩٥٦م عدة قرارات أولها استرداد كل منابع البترول المصري من الشركات الإنجليزية التي كانت تحتكره، وتم الاستيلاء عليه في نفس اليوم واعتبرها جمال عبد الناصر خطوة مكملة لتأميم القناة وكان بينها أيضا قرار بفرض الحراسة علي كل المصالح البريطانية والفرنسية في مصر، وكانت تشمل البترول وشركات التأمين وشركات التجارة الخارجية وغيرها واعتبر جمال عبد الناصر أن وضع الحراسة علي هذه المصالح هو تدعيم للاستقلال الاقتصادي في نفس الوقت الذي تخوض فيه معركة حربية لتأكيد الاستقلال الحربي وكان بينها أيضاً قرار، التحفظ علي ممتلكات حوالي ستة آلاف من الأجانب معظمهم من اليهود الذين لا ينتمون الي جنسيات معروفة وإن كانوا يحملون جوازات سفر من بعض الدول حصلوا عليها لملائمة بعض الظروف واعتبر عبد الناصر أن هذه تصفية نهائية لما تبقي من عصر الامتيازات الأجنبية ويقول وكان ذلك صحيحاً إلي أبعد حد فإن ثروات طائلة تجمعت في يد هذه الفئات من الأجانب في عصر الامتيازات الأجنبية وبعد إلغاء الامتيازات الاجنبية سنة ١٩٣٧م اختفت النصوص الشكلية التي أعطت الحصانة لهؤلاء لكن الثروات ظلت في إياديهم [١٥]

شكاوى المساهمين في شركات البترول الأجنبية

هناك شكاوى من المساهمين في شركات البترول الأجنبية العاملة في مصر ويتركز أغلبها فى تخصيص قيمة الأسهم بدرجة كبيره، وأغلب هذه الشكاوى مقدمه للرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٥٦م في أعقاب العدوان الثاني الغاشم على مصر، ولكن هناك نموذج آخر من الشكاوى قدمها أحد الأجانب المقيمين فى الإسكندرية واسمه فيتوريوچياتوتى قدم شكوي بتاريخ ديسمبر ١٩٥٣م إلى الرئيس محمد نجيب، والشكوى تنصب على الضرر الذى سيلحق فى حق قوانين النقد المصرية وما يتبعها من أضرار بمصالح البلاد الاقتصادية وبالتبعية سيلحق الضرر في حق مصالح الشاكي الخاصة الذى يمتلك الكثير من أسهم شركة الغاز المصرية، وقد جاء فى نص شكواه ما يلى : " الحاقاً للشكوى المرفوعة

---

[١٤] أمر عسكري رقـم ٥ لسنة ١٩٥٦م بتاريخ ١١/١/ ١٩٥٦م بشأن الإتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم. انظر :- الوقائع المصرية ، أمر عسكري رقـم ٥ لسنة ١٩٥٦م بتاريخ ١٩٥٦/١١/١م.

[١٥] محمد حسنين هيكل : حرب الثلاثين سنة ، ملفات السويس، دار الشروق ، ٢٠٠٤م ، ص ٦٤٦.

منى إلى السيد الرئيس اللواء محمد نجيب بشأن المخألفات الخطيرة التي ارتكبها المشرفون الحاليون على إدارة شركة الغاز المصرية فى حق قوانين العقد المصرية وأضراراً بمصالح البلاد الاقتصادية، علمت بمزيد من الدهشة أنه بالرغم من التحقيق الأول الذى أجرى بشأنهما بمعرفة السيد ابراهيم محمد لطفى مفتش ديوان المحاسبة المنتدب من رئاسة مجلس الوزراء ومن التحقيق الثاني الذى أجرى بمعرفة مكتب المخابرات لدى القيادة العامة قامت وزارة التجارة والصناعة بتحقيق ثالث لم تؤخذ فيه سوى أقوال من لهم مصلحة فى التغطية و التستر على الوقائع المنوه عنها في شكواي، ذلك أنه لم يسمح فى ذلك التحقيق سوى لرجال شركة الغاز المصرية أي نفس مرتكبي الأفعال المشكو منها وموظفو مراقبة النقد أي الذين دلست عليهم تلك الأفعال، وبديهي أن تحقيق يجرى على مثل هذه الصورة يؤدى الى طمس الحقيقة و كان يتعين ــ حتى يفي مثل هذا التحقيق بالغرض المنشود ــ أن يتم في مواجهة الجانبين أي باطلاع كل منهما على ما يركن إليه الجانب الآخر من أوراق أو أقوال كما فعل السيد الأستاذ إبراهيم محمد لطفى مفتش ديوان المحاسبة في التحقيق الذى أجراه و المنوه عنه أعلاه، وبفضل هذه الطريقة التي اتبعها أمكن التثبت من أن خطورة التصرفات المطعون فيها أبعد مدى بكثير مما كنت أعلمه لدى تقديمي شكواي، وإزاء ما تقدم أبادر بالتقدم إليكم بهذا راجياً التكرم بتمكيني من الوقوف على عناصر التحقيق الذى تم إذ إنى شخصياً على يقين من أنى على استطاعة تامه من تكذيب أي ادعاء من شأنه تبرئة المسئولين عن التصرفات المشكو منها، ومن الإتيان لسيادتكم مره أخرى بالأدلة القاطعة على ما أرتكب من مخالفات خطيرة في حق مصالح الاقتصاد القومي، وبطريقة التبعية في حق مصالحي الخاصة. (١٦)

واضح من الشكوى أنها مقدمه ضد أطراف متعددة شركات و أشخاص، وأن الشاكي يطلب دفع الضرر الذى سيلحق بالنقد الأجنبي و بالتالي الاقتصاد القومي وبالتبعية، الضرر نفسه سيلحق بالشاكي بصفته أحد المساهمين فى أسهم شركة الغاز المصرية العاملة في مجال التنقيب والتجارة فى البترول ومشتقاته، أما عن الشركات الوارد اسمها فى شكواه أولها شركة الغاز المصرية، وشركة الغاز الأهلية، وشركة شل وشركة الألمنيوم الفرنسية للبترول وهي شركة فرنسيه مركزها الرئيسي باريس و تشرف على توزيع المنتجات البترولية في فرنسا و سويسرا و ايطاليا و البرتغال و شمال افريقيا وألمانيا والصومال، كما أن شركة الغاز المصرية والغاز الأهلية لهما نشاط توزيع فى مصر والسودان وسوريا

(١٦) اتحاد الصناعات المصريه ٥٥ ــ ١٩٥٦م ، الكتاب السنوى ، ص ص ٥٤٤ - ٥٤٥.

وفلسطين وطرابلس ولشركة الألمنيوم نشاط أوسع ومركز ثابت فى الأردن وفلسطين واستمر ذلك حتى بعد حرب ١٩٤٨م [١٧]

واضح كثرة الشركات وتشابكها وواضح أيضاً اتساع نشاطها خارج حدود مصر فى أفريقيا وأوروبا وأبعد من ذلك، أما الأشخاص المشكو منهم أولهم المسيو بوتافون ويشغل منصب رئيس ومدير عام شركة الألمنيوم الفرنسية للبترول والشركة لا تقوم بنفسها بأعمال تكرير البترول إلا أنها عباره عن إدارة عليا للأعمال المتعلقة بالبترول وكما ذكرنا لها أفرع كثيره فى جميع أنحاء العالم وهي تمتلك أكثر من نصف أسهم شركة الغاز المصرية وشركة الغاز المصرية تمتلك ٩٧% من رأسمال شركة الغاز الأهلية [١٨] واضح هنا تأثير ونفوذ المسيو بوتافون على هذه الشركات جميعها، وكان ثاني الأشخاص المشكو في حقهم هو المسيو بشالوم ويشغل منصب مدير شركة الغاز المصرية، وثالث الأشخاص هو المسيو فولوفك متعهد البيع لشركة الغاز الأهلية بفلسطين، [١٩] الشركات الأربع السابق ذكرها تكاد تكون جميعها شركه واحده لتشابك اسهمها ومساهمة كل منهم بنسب كبيره فى ملكية الأسهم، فشركة الألمنيوم تمتلك ٤ % من اسهم شركة الغاز المصرية، وشركة الغاز المصرية تمتلك ٩٧% من رأس مال شركة الغاز الأهلية، وشركة شل شركة تابعه لهم وموزعة لحصصهم من المنتجات البترولية، فالشكوى تكاد تكون مقدمة ضد شركة واحده وإن كانت متعددة الأسماء وفى نفس الوقت متعددة وواسعة الانتشار بين مصر وخارج مصر في أنحاء وأوروبا وأفريقيا وغيرهم من البلاد.

موضوع الشكوى ضد هذه الشركات

الشاكي هو " فيتوريوجيانوتى " المقيم فى شارع النبى دانيال بالإسكندرية وهو من رجال المال والأعمال، من أشهر أجانب مدينة الإسكندرية وله نشاطه المالي في مدينة الإسكندرية داخل مصر وأعماله أيضاً خارج مصر ومن ضمن نشاطه واسهاماته مساهمته بنسبة ٣٧% من أسهم شركة الغاز المصرية [٢٠]، وقد ذكرنا أن شركة الغاز المصرية متحدة في أغلب رأس المال والنشاط مع شركة الغاز الأهلية والأمونيوم الفرنسية، وبنفس القدر في الإدارة وضغط العمل.

---

[١٧] مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٩٢ ملف ١٨٢ – ٣ /١٦٤ فرعى ص ٩٨.

[١٨] مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ، ص ص ٢٠٣ – ٢٠٤.

[١٩] مصلحة الشركات ، نفس المحفظه والملف ، ص ص ١٨٧ -١٨٨.

[٢٠] مصلحة الشركات ، نفس المحفظه والملف ، ص ٢٠٣.

من أين جاءت المشكلة التي استدعت شكوى الشاكي ؟

حدثت المشكلة بعد قيام حرب فلسطين عام ١٩٤٨م، وما أعقبها من قيام إسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨م، فما حدث أن نشاط تلك الشركات المذكورة بأفرعها في إسرائيل قد خضعت للحراسة العامة الإسرائيلية وبالتالي التحكم في رأسمال ونشاط تلك الشركات، والتي أصبح مصيرها مرهون بتصرف الحكومة الإسرائيلية الوليدة التي كانت في عداء مستحكم من بداية قيامها فى شهر مايو ١٩٤٨م مع كل الأنظمة العربية، ومنها مصر التي شاركت بالقدر الأكبر فى حرب فلسطين ضد اليهود عام ١٩٤٨م، وانتهت الحرب بهزيمة العرب وقيام دولة إسرائيل، ومن ثم ما أعقب ذلك من تأميم أي أنشطة عربيه، وكان أولها وأهمها شركات البترول بفروعها فى مختلف مدن إسرائيل، وجد الشاكي ومعه من يمثله أو من هم على شاكلته وجد نفسه فى مهب ريح تلك التطورات البالغة، والتي وضعت نصيبه أسهم رأس مال تلك الشركات ٣٧% تحت الحراسة، وهو بلا شك رأس مال كبير استدعى من الشاكي أن يقوم ويكرر تلك الشكوى إلى الرئيس محمد نجيب طالباً باسترداد رأسماله، ويتهم المسيو بوتافون والمسيوبشالوم ومن معهما بالتواطئ مع الحكومة الإسرائيلية في الاستحواذ على الأسهم، ونصيبهم في الشركات، وبالتالي ضياع تلك الأموال الكبيرة التي استدعت تكرار شكواه. (٢١)

كان من الطبيعي أن تهتم حكومة الإدارة في مصر بعد الثورة ومن ثم قيام الجهات المختصة بالتحقيق في الأمر خاصة أن أهم أطراف الشكوى إسرائيل واستيلائها على أموال شركات بترول مصريه، وفي فتره محدودة بعد الشكوى تبين أن المسيو بوتافون غير مقيم في إسرائيل كما اتهمه الشاكي وأنه متواطئ معهم بفضل إقامته الدائمة هناك فقد تبين من فحص الجهات المختصة أن جوازات سفره المتلاحقة من ١٩٤٥م إلى ١٩٥٣م تدل على أن أقدامه لم تطأ أرض إسرائيل بموجب فحص تلك الجوازات من قبل سفارة مصر فى باريس، وأنه ليست له علاقه بها حتى فحص الشكوى عام ١٩٥٦م. (٢٢)

و فيما يخص أموال الشركة في إسرائيل فقد تبين من العرض والمتابعة أنها اتخذت الكثير من الإجراءات لتحريرها باختصار فيما يلى :

أولاً : قد تبين مما قدمته شركة الغاز المصرية من مستندات أن فرع الشركة في حيفا منذ وضع تحت حراسة السلطات الإسرائيلية، الأمر الذى ترتب عليه أن انقطع الاتصال بين مركز الشركة في

(٢١) مصلحة الشركات ، نفس المحفظه والملف ، ص ٤٨٨.

(٢٢) مصلحة الشركات ، نفس المحفظه والملف ، ص ص ١٩٨ - ٢٠٣.

مصر وفروعها فى حيفا وبذلك أصبح رصيد فرع حيفا يظهر فى ميزانية شركة الغاز الأهلية في السنوات التاليه للحرب الفلسطينية كما كان في شهر مارس من عام ١٩٤٨م، أي كما كان قبل الحرب و قبل الاستيلاء على فروع حيفا.

ثانياً : ذكرت شركة الغاز المصرية على لسان مديرها المسيو بشالوم أنها قد حاولت شتى المحاولات لمنع مصادرة أموالها، ورجت شركة الألمنيوم الفرنسية التدخل بواسطتها أو بواسطة وزير فرنسا المفوض فى إسرائيل لتحقيق غرض عدم مصادرة الأموال إلا هذه المحاولات باءت بالفشل.

ثالثاً : قامت شركة الألمنيوم مباشرة وبواسطة سفارة فرنسا بالاتصال بالسلطات الإسرائيلية وذلك لإظهار أنه رغم أن شركة الغاز شركة مساهمه مصريه إلا أنها تضم مصالح أجنبيه كثيره إذ أن معظم حملة الأسهم من الأجانب و قدمت منهم أسهم مقدم الشكوى المسيو فيتوريو ياقوتي و تشكل أسهمه ٣٧% من أسهم الشركة وغيره من المساهمين الأجانب، وكانت الشركة تقصد من وراء ذلك رفع الحراسة عن فروع الشركة في حيفا وتصفية أموالها واخراجها من إسرائيل ولكنها لم تنجح وباءت محاولاتها بالفشل. (٢٣)

رابعاً : غيرت شركة الألمنيوم الفرنسية اسمها في مكتب السجل التجاري بحيفا ابتغاء استرداد أموال شركة الغاز، إلا أن هذه المحاولة لم تنجح أيضاً، فطلبت شركة الألمنيوم أن يشطب اسمها من قائمة المنشآت الكائنة في حيفا وكان لها ما أرادت.

خامساً : كتب مدير شركة الغاز المصرية أن ما قامت به شركة الألمنيوم الفرنسية بواسطة مديرها مسيو بونافوس ليس له أي مخألفه للقوانين المصرية وقرارات مقاطعة إسرائيل وأن شركة الألمنيوم حاولت بقدر استطاعتها حماية المصالح المصرية، كما ذكر مدير الشركة أيضاً لا شركة الألمنيوم ولا شركة الغاز المصرية والأهلية وردت منذ حرب فلسطين ١٩٤٨م طناً واحداً من منتجاتها إلى إسرائيل، وذكر أيضا أنه ليس للمسيو بونافوس ولا لشركة الألمنيوم أي علاقه بإسرائيل، اللهم المحاولات السابق ذكرها لتحرير فروع حيفا من الحراسة الإسرائيلية.

سادساً : ذكر مدير شركة الغاز أيضاً أنه عندما شعر باحتمال نشوب الحرب الفلسطينية قام مدير ألفرع فى حيفا بنقل مبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه إسترليني من حساب فرع حيفا بنك ماركيز إلى حساب

(٢٣) مصلحة الشركات ، نفس المحفظه والملف ، ص ١٩٦.

شركة الغاز المصرية المركز الرئيسي ببنك باركليز لندن حتى لا تقع هذه الأموال في أيدى السلطات الإسرائيلية [٢٤]، هذا وقد قيدت الشركة لاستيفاء الرد على الشاكي كافة المستندات الرسمية المتعلقة بكل ما ذكرته من بيانات ومعلومات تدل على جدية العرض للرد على الشاكي وحكومة الإدارة المصرية، إدارة الشركات ووزارة التجارة والصناعة.

بالنظر إلى نصوص هذه الشكوى فإنها شكوى كثيره الصفحات تصل لأكثر من ٢٠ صفحة اختصرناها على مضمونها فقط في تمتلئ بكل الأدلة والبراهين لإخلاء ساحة شركة الألمنيوم وشركة الغاز المصرية والأهلية من أية احتمالات تقصير وعدم متابعة، وبالفعل فإن الشركة وكل المدراء في الشركة في حيفا بإسرائيل واستمرت المحاولات حتى عام ١٩٥٦م بوقف قيد الشركة وبتصفية أعمالها.

خاتمة الدراسة

يرجع للأجانب الفضل الأول فى اكتشاف البترول فى مصر ١٨٦٨م عندما تمكن إثنان من الأمريكيين من اكتشافه فى جنوب السويس وشبه جزيرة سيناء واستخرج منه بالفعل بضعة براميل وتوقف التنقيب بعد ذلك بسبب ظروف مصر المالية، وفى ١٨٨٦م عثر على البترول بمحض الصدفة في جمصه على البحر الأحمر عندما كانت إحدى الشركات تنقب عن الكبريت في تلك المنطقة، ولم يبدأ العمل في استخراج البترول بشكل فعلى من هذه المنطقة إلا في ١٩١٣م وما يلى ذلك، فقد توافرت الشركات الأجنبية للاستفادة من أرض مصر في استخراج البترول الذى ظهر أنها أرضاً واعده في استخراج الذهب الأسود، و لم تكن مصر هي البلد الأول في العالم في استخراج البترول فقد سبقتها إلى ذلك الولايات المتحدة التي اكتشف فيها البترول ١٨٤٥م، وتم حفر أول بئر بترولية في بنسلفانيا ١٨٥٩م، الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة تأتى كل من بولندا وكندا ١٨٥٨م والدول الثالثة رومانيا ١٨٦٠م، الدولة الرابعة بيرو ١٨٦٣م، وتأتى مصر في الترتيب الدولة الخامسة ١٨٦٨م أي بعد ٢٣ سنة من اكتشافه في الولايات المتحدة.

كان من الطبيعي أن يكون الأجانب هم رواد الكشف عن البترول وصناعته وتكريره فى مصر فقد بدأت النهضة الصناعية باكره في دول أوربا وانتقلت الى امريكا بعد هجرة الإنجليز وغيرهم من الأوربيين وتعميرهم للأميركتين المكتشفة حديثاً، وجاء الاحتلال الإنجليزي لمصر مثلما كان ثقيلاً سياسياً واقتصادياً كان من ناحيه أخرى مشجعاً لقدوم

[٢٤] مصلحة الشركات ، نفس المحفظه والملف ، ص ١٨٧.

الأجانب الذين تزايده أعدادهم بدرجات كبيره ولم يتركوا صغيرة أو كبيره فى مصر إلا واستثمروها واشتغلوها، كان من أهم أوجه الاستغلال هو الكشف عن المعادن وأهمها البترول، الذى احتكر أكبر كميات إنتاجه شركة إنجليزية هي شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية ليمتد وما يفرع منها من أنشطه وأعمال كشف ومعامل تكرير للبترول منها معمل تكرير مدينة السويس التي كانت ميداناً ومحوراً ومركزاً للبترول واكتشافه فى خليج السويس والبحر الأحمر وسيناء وصحارى مصر.

وتلى الشركة الإنجليزية شركات أخرى أجنبيه سجلت نشاطها فى الكشف عن البترول واستخراجه من ١٩١٣م واستمرت حتى ١٩٤٩م و أن توقف النشاط في الحرب العالمية بقدر محدود بسبب صعوبة الانتقال و الحركة بسبب ظروف الحرب ولكن استمرت بعض الأعمال وتكرير البترول والإتجار فيه وانتشاره فى مصر وتكوين الشركات العابرة للقارات والمسجلة في مصر والتي تزاول نشاطها داخل مصر وخارجها فى بلاد الشام و أوروبا وأفريقيا.

أصبحت مصر منتجه للبترول وكل مشتقاته البعض يكفى للاستهلاك ويفيض والقليل منه لا يكفى واستوردت مصر ما تحتاجه من الخارج، وودعت مصر بذلك الوقود التقليدي الذى كان يستخدم في الطاقة والوقود في المنازل وأعمال الحرف و غيرهم، استخدمت شركات البترول فى أنشطتها فى أعمال الكشف والتكرير الأجانب فى حقول استخراج ومعامل التكرير وكانوا من بداية الإدارة حتى أعمال الحفر والاستخراج في الحقول من كافة جنسيات الأجانب وهذا أمر طبيعي فهي أعمال لم يكن للمصريين بها عهد من قبل واستمر ذلك لسنوات طويله حتى بدأ دخول المصريين هذا الميدان بتدرج بطئ ولم يسهم فى رؤوس أموال تلك الشركات إلا الأجانب أيضاً ومن سار على شاكلتهم بأعداد قليله جداً من الباشوات والبكوات المصريين، وجاء طلعت باشا حرب مشجعاً على افتتاح الشركات الوطنية وتمصير الأعمال الأجنبية بالتدريج بداية من ١٩٢٠م و بالرغم من ذلك كانت بدايات بطيئة و غير مشجعه أبداً على التمصير فالأمر يحتاج الى الخبرة ويحتاج الى شجاعة توظيف الأموال فى غير ميدان الأرض و الزراعة و الأكثر من ذلك شجاعة المخاطرة في ميدان البترول و استخراجه، نتيجة لذلك ظل هذا الميدان حكراً على الأجانب بدرجه بالغه، رغم أهمية البترول كماده أوليه أصبح لا يمكن الاستغناء عنها، بل هي سلعه استراتيجية كانت سبباً من أسباب انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وكانت سبباً فى بداية ظهور صناعة وطنيه وإن كانت بطيئة إلا أن البترول هو وقود الصناعة و أساسها في كل الميادين وفى كل العالم.

استلزم استخراج البترول وشيوعه فى مصر إصدار تشريعات تواكب ذلك وتحديد مسار توزيعه وضبطه بين كل سكان مصر، ومن ثم كان إصدار قرار تنظيم التداول للبترول الأبيض عام ١٩٤٠م، و ترتب عليه توزيع الحصص بكوبونات استهلاك أسبوعية وشهرية منزلية وأخرى تخص تشغيل المصانع والماكينات ووسائل الاتصال، وبغير ذلك كان لا يمكن ضبط توزيع واستهلاك مشتقات البترول بشكل عادل ومستدام، واكب ذلك أيضاً إصدار تشريعات تحدد أنظمة عمل الشركات العاملة فى مصر وكان أهمها قانون الشركات لعام ١٩٤٧م الذى حدد كل أترمل تلك الشركات و رأسمالها و نسب المساهمات من مؤسسين و رؤوس أموال وليس أقل من ذلك العمالة في تلك الشركات، مثل شركات البترول الأجنبية التي كانت عصيه على توظيف العمالة المصرية وعصيه أكثر فى تكوين رأسمالها من مصريين بدرجه كبيره ومن ثم كانت مصلحة الشركات التي كانت تقوم بالتفتيش على كافة الشركات الأجنبية ومنها شركات البترول كانت فى نشاط و صراع مع مؤسسي تلك الشركات لتضيق بسبب التمصير فى رأس المال و العمالة والإدارة و ظلت كذلك منذ تأسيسها حتى عام ١٩٥٦ و على الأخص كما ذكرنا شركات استخراج البترول والإتجار فيه الذى ظل حكراً على الأجانب خاصة اليهود والأجانب المتمصريين واليهود المصريين وكان من أشهرهم عائلة قطاوي اليهودية المصرية الثرية والتي كان منها رئيس الطائفة اليهودية في مصر.

تابعنا في هذه الدراسة الشكاوى من شركات البترول الأجنبية وكان أهمها شكوى أحد الأجانب المقيمين في الإسكندرية، والذى كان يشكو من ضياع أسهمه البالغة ٣٧% من أسهم شركة الغاز المصرية والأهلية في حيفا بإسرائيل بعد نشوب حرب فلسطين عام ١٩٤٨م، والتي ترتب عليها قيام إسرائيل فى ١٩٤٨/٥/١٥م، وأصبحت أسهم الشركة ونشاطها تحت الحراسة الإسرائيلية، ولم يكن أمام هذا الأجنبي الشهير والمقيم في الإسكندرية إلا أن يشكو للرئيس محمد نجيب للتدخل من أجل انقاذ أسهمه وكامل الشركة التي تمثل أهميه للاقتصاد المصري والمساهمين من الأجانب والمصريين.

فالدراسة سجل لأهم نشاط شركات البترول فى مصر، وبها الكثير من التفاصيل مع مصادرها ووثائقها الأصلية ومختلف المراجع وهي بقصد إظهار دور مصر فى صناعة واستخراج البترول فى بدايته الأولى و تطور ذلك حتى عام ١٩٥٦م.

المصادر و المراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة

❖وثائق محافظ مصلحة الشركات و منها

- محفظة رقم ١٥٨ شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية ليميتد، The Anglo Egyptian Oil field.، ملف ١٨٢- ٥٩٦/٣ جـ١، جـ٢، جـ٣،جـ٤.
- محفظة رقم ١٩٢ ملف ١٨٢ – ٣ /١٦٤ فرعى.

The Anglo – Egyptian oil field L.T.D, The private Custodians Report 1956.

ثانياً : الوثائق المنشورة

- وثائق و نصوص، اتفاقيات و عقود البترول في البلاد العربية جـ٢، الطبعة الثانية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث و الدراسات العربية، جمع و إعداد محمد لبيب شقير وصاحب ذهب.
- النشرة الاقتصادية العدد الأول ١٩٤٠/٧/١ السنه الرابعة عدد خاص بالمعرض النموذجي الثاني للصناعات المصرية الحكومة المصرية، وزارة التجارة و الصناعة، مطبعة بولاق ١٩٤٠م.
- النشرة الاقتصادية، البنك الأهلي المصري المجلد الثاني، العدد الثالث ١٩٤٩، القاهرة ١٩٤٩م.
- النشرة الاقتصادية، القرارات و الوثائق الرسمية وزارة التموين، قرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٤م٠ بشأن تنظيم التداول للبترول الأبيض (الكيروسين) و استهلاكه، وزارة التجارة و الصناعة الحكومة المصرية، المطبعة الأميرية القاهرة ١٩٤٠م.
- إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر ١٩٤٢م، المطبعة الأميرية ١٩٤٢م – الحكومة المصرية.
- احصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر ١٩٤٩، ١٩٥٠، المطبعة الأميرية ١٩٥٠م.
- اتحاد الصناعات المصرية، الكتاب السنوي ١٩٤٥/١٩٥٣م.
- اتحاد الصناعات المصرية، الكتاب السنوي ١٩٥٥ / ١٩٥٦م.

الوقائع المصرية

- العدد ٦٥ فى ٢٥ اغسطس ١٩٥٥م.
- العدد ٨٩ فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٥م.
- العدد ٢٦ مكرر فى ١ ابريل ١٩٥٦م.

صحف و دوريات

- صحيفة التجارة و الصناعة، إدارة البحوث الصناعية عدد خاص، المطبعة الأميرية ١٩٤٤م.
- صحيفة التجارة و الصناعة، وزارة التجارة و الصناعة مراقبة المشروعات و البحوث ألفنية، العدد الثاني، أبريل، مايو، يونيو ١٩٤٦م.

إحصاءات سنوية

Annuaries statuesque 1951-1952, 1952-1953-1953-1954: Republique DeGette , Department de la statuesque et du , Revengement. Le caire 1956.

مقابلات شخصية

١- مقابلة مع محمد عثمان صبح، مواليد ١٩٤٤م، بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٢٢م، في مدينة دمياط.

٢- مقابلة مع حسن محمود عماشة، مواليد ١٩٤٠م، بتاريخ ٧مايو ٢٠٢٢م، في مدينة دمياط.

محاضرات

- محاضرة حسن صادق باشا بالسراي الصغرى بالجمعية الزراعية الملكية، بمناسبة إقامة المعرض النموذجي للصناعات الحديثة يوم ١٩٤٤/٣/٩م عنوان المحاضرة الوقود.
- مجموع محاضرات وبحوث، ادارة البحوث الصناعية، صحيفة التجارة والصناعة، عدد خاص، وزارة التجارة والصناعة، المطبعة الأميرية، ١٩٤٤م.

مراجع عربية

- أمين مبارك(٢٠٠١)، الطاقة والبترول والمتغيرات والتحديات، رؤى مستقبلية، تحديث مصر، بدون ترقيم ، احتفالية جامعة القاهرة.
- عبد الرحمن الرافعي(١٩٨٨م)، في أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩، جـ ٢ دار المعارف القاهرة.

- راغب عبده (ابريل م١٩٤٦)، البترول المصري وأثره في مجهود الحلفاء الحربي، صحيفة التجارة والصناعة العدد الثاني.
- نبيل عبد الحميد (١٩٨٢م)، النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري ١٩٢٢ ــ ١٩٥٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

مراجع أجنبية

- Evelyn Baring Cromer : Modern Egypt, London, Macmillan, 1908.
- A.E Crouchley: The Investment of foreign capital in Egyptian companies, Cairo, Government press, 1936.
- Davids Lands: Bankers and pashas, London, 1985.
- David Robin Watson: Georges Clemenceau A Political Biography, David McKay, USA, 1976.

مواقع شبكة الإنترنت

- موقع جريدة ديترويت الحرة (٢٠٢٣)، تاريخ صناعة البترول، متاح على:
https://www.freep.com/search/?q=History+of+the+petroleum+industry+
- موقع معرفة (٢٠٢٣)، تاريخ صناعة البترول فى مصر، متاح على :
https://www.marefa.org/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE_%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%84_%D9%81%D9%8A_%D9%85%D8%B5%D8%B1